

نص فريد لكارل ماركس
حول حرب ١٨٦٠ الطائفية في لبنان

AL-HOURRIAH - No. 590 - 25 - 10 - 1971 - BEYROUTH ● بيروت - ٢٥ - ١٠ - ١٩٧١ - العدد ٥٩٠ - السنة الثانية عشرة - الثمن ٢٥ ق.ل.

البعث السوري يواصل تقييد العمل الفدائي ويدعم النشاط المناوئ لجمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية



بعد تنصيب النميري رئيساً للجمهورية :

حكام الخرطوم يقبضون ثمن مجازرهم من المستعمرين والرجعيين

■ الدولة والحركة الطلابية على أبواب العام الدراسي :

القمع جانب أساسي في مواجهة الدولة للتحركات الطلابية

■ حركة الثانويين : شروط إستمرارها واندماجها بالحركة الجماهيرية

■ لجان التحقيق تعجز عن إخفاء فضائح العهد



بعد زيارة السادات الأخيرة للاتحاد السوفياتي
مازال في الموقف المصري حلقة سوفياتية مفقودة

تمت زيارة الرئيس المصري الى الاتحاد السوفياتي ، تحت شعار « الحسم » قبل نهاية هذا العام . ذلك ، على الاقل ، هو المعنى الذي يحاول انور السادات ان يسبغه على مبادراته جميعاً منذ تموز الفائت . لكن ما يؤخذ من تفاصيل الزيارة وما صدر عنها في البيان المشترك ، لا يدل فعلاً على انها قدمت للسادات ما كان يبتغيه . بل ان الاخبار تواترت عن وجود خلاف بين الطرفين على الاسلوب الذي ينبغي اتباعه في مواجهة العدوان الاسرائيلي . وما يستطاع تناوله هو التباين بين ما اعلنه السادات في ذكرى ٢٣ يوليو الاخيرة (الحسم سلما او حربا هذا العام) وما جاء به البيان السوفياتي — المصري بعد محادثات موسكو في الاسبوع الماضي . ذلك أن خطاب ٢٣ يوليو لا يزال ، حتى اشعار اخر ، مدار المواقف المصرية العلنية من « ازالة اثار العدوان » .

حين تحدث السادات عن حسم الازمة قبل نهاية العام « سلما او حربا » حرص على وضع مقاليد السلم في يد الولايات المتحدة الاميركية . كان حصول تحول جاد في الموقف الاميركي هو المنفذ الذي توجهت اليه الامال المصرية في الوصول الى صيغة سلمية للحل . لكن هذا التوجه لم يكن جديدا . فلقد باشره عبد الناصر منذ خطابه المعروف في أول ايار عام ١٩٧٠ . ولم يكن بين يدي الحكم المصري ، منذ ذلك الحين ، ضمانات موفورة تبرر المبالغة في ارتجاء التحول المطلوب من الولايات المتحدة . ثم جاءت التمخضات التي رافقت مشروع روجرز (من ضرب المقاومة الى توثيق العقد بين الرجعيتين القديمة والجديدة الى الغدر بالحركة الثورية في السودان) لتشير كلها الى أن الامبريالية الاميركية تتقاضى ثمن الهزال في موقف الانظمة العربية (وفي الموقف المصري خاصة) دون ان تقدم شيئا لقاء ذلك سوى المراوغة . ولم يكن الحكم المصري منذ البداية (وهذا ما كرره عبد الناصر والسادات) يرجو الكثير على يد التدخل الاميركي . لكنه لم يكن يملك ولوج مسلك اخر ، ولم يكن دافعه الى هذا المسلك رغبته في كسب « الرأي العام العالمي » . بل ان هذه الرغبة شكلت ستارا ممتازا لعجزه الاصيل عن استرداد الاراضي المغتصبة بقوة السلاح . لذلك ظل الحكم المصري يتبع وجهة أساسية هي التقرب المستمر من الولايات المتحدة . ولم يكن التقرب يقتصر على الليونة في الموقف من الازمة الناشئة عن العدوان .. كان يتعدى ذلك الى حد التحكم في الموقف الداخلي المصري وفي سياسة مصر العربية .. كان يشكل محورا لسياسة مصر كلها وكان حكام مصر ، رغم ذلك ، يرددون ان الامل في الحل السلمي — اي في تحول الموقف الاميركي — لا يتعدى الواحد بالمائة ، وان الحرب قادمة !..

وفي هذا السياق المستمر منذ عام ونصف العام ، كان ثمة حلقة مفقودة . فالولايات المتحدة تستطيع الانتظار ما دام خطر الجولة الحاسمة على القناة وفي سيناء ليس خطرا رهينا . وهي بانتظارها قد حققت مكاسب جمة حتى الان وما تزال ترجو — دون شك — تحقيق المزيد . والمكاسب المذكورة ذات وجوه مختلفة من ضرب الحركات الثورية في الوطن العربي الى توطيد الانظمة العميلة تبعا لذلك الى عودة القطب الامبريالي نحو موقع يستطيع منه — في مواجهة القطب السوفياتي — شد الانظمة الناصرية نحوه وتحويل سياستها في الداخل والخارج .

هذه المكاسب كلها تفرعت عن المكسب الرئيسي الذي اسفرت عنه الحرب : اقرار الانظمة العربية المبدئي لوجود اسرائيل واستعدادها لنكران الوجود الوطني المستقل للشعب الفلسطيني الطامح الى تحرير وطنه .. اما المزيد الذي تريد الولايات المتحدة تحقيقه فهو يتعلق — عدا توطيد المكاسب الانفة الذكر وتجذيرها — بصيغة الصلح مع اسرائيل وبمطامح هذه الاخيرة في التوسع وبضمانات « الامن » الامبريالي في المنطقة كلها . ولا تخشى الولايات المتحدة ولا اسرائيل ، وهما تسعيان الى ذلك ، نشوب حرب استنزاف جديدة ، ما دام حصرها امرا ممكنا وما دامت لا تفضي الى هزيمة صهيونية بل تقتصر على القصف المتبادل بالطيران والتراشق بالمدفعية عبر قناة السويس . ما تخشاه الولايات المتحدة فعلا هو تجاوز الاتحاد السوفياتي لحدود الدعم الراهن الذي يقدمه لمصر ودخوله ، بصورة ما ، طرفا مباشرا في المعركة . ذلك ان مثل هذا الدخول يضع التوازن العالمي برمته على كف عفريت وينذر باتساع المواجهة لتشمل صراحة ، هذه المرة ، عملا في القوة النووية في العالم .

عليه فان الحلقة المفقودة في المسعى المصري لتحويل موقف الامبريالية الاميركية هي حلقة سوفياتية . ولا يعني هذا أن انور السادات يريد من الاتحاد السوفياتي دخول الحرب الى جانبه . فالسادات نفسه لا يريد الحرب اصلا ، الا اذا اتجاه التصلب الاميركي — الصهيوني الى خوض قتال محدود يوظف نتائجه في مساعيه السلمية . ما يريده السادات من الاتحاد السوفياتي هو الوصول الى موقف سياسي ينطوي على تهديد محدد للولايات المتحدة بدفع مصر الى خوض جولة حاسمة ضد اسرائيل تكون غايتها تحرير سيناء ويكون الاتحاد السوفياتي مستعدا لدعم الجيش المصري فيها بالوسائل التي تكفل له الانتصار . اي أن الحكم المصري يريد من الاتحاد السوفياتي موقفا تضطر الولايات المتحدة ، بنتيجته ، الى تراجع شبيه بالتراجع الخروتشوفي اثناء ازمة الصواريخ في كوبا . وتحديد المهلة — اي تبني نظرية السادات حول عام الحسم — أمر لا بد منه في هذا الصدد . فهو وحده يضمن خروج الموقف السوفياتي من الحديث العام عن « ازالة اثار العدوان » و « ضرورة الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي المحتلة » الى التلويح بمبادرة محددة — ولو مصرية — غايتها تحقيق هذا « الانسحاب » وتلك « الازالة » . وهذا التلويح ، بدوره ، يعني أن غاية الدعم العسكري السوفياتي للجيش المصري لا تنحصر في الدفاع عن الداخل المصري ضد مزيد من اعمال العدوان الصهيونية ولا في الضغط المحدود لتعديل المواقف الاميركية — الصهيونية من الازمة ، بل تتعدى ذلك الى امكان حسم الازمة نفسها حسما عنيفا .

والعودة الى البيان المشترك الصادر عن محادثات السادات في موسكو تشير ، دون التباس ، الى فشل الزيارة في تحقيق غرضها الرئيسي هذا . فليس في البيان كلمة واحدة عن « عام الحسم » . والبيان يشير الى عزم مصر الاكيد « على انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة بعد ٥ حزيران ١٩٦٧ » . هذه الجملة ، بما فيها من اعوجاج بياني ، ذات دلالة خاصة . فلا يفترض في مصر ان تؤكد عزمها على « انسحاب » اسرائيل ، بل على فرض انسحابها او على تحرير الاراضي من احتلالها . لكن الصيغة العوجاء ارادت ان تتحاشى بالذات هذا التلويح « بالفرض » أو « بالاجبار » أو « بالتحرير » الخ ... لئلا يكون في العبارة توريط لا يريده الطرف السوفياتي . ثم أن البيان حين يعلن ان الطرفين تبادلا الأراء « حول اتخاذ خطوات مشتركة في المستقبل .. » يضيف انه « تم بصفة خاصة الاتفاق على الاجراءات الرامية الى استمرار تدعيم قدرة مصر العسكرية » . هكذا يجتنب البيان كل تحديد يمكن تأويله على انه تجاوز لموقف الاتحاد السوفياتي التقليدي من الازمة او تشجيع لمصر على المضي في خط « الانذارات الحاسمة » الذي اعتمده السادات طوال الاشهر القليلة الماضية . عدا ذلك يفسح البيان كثيرا في المجال للحديث عن « السلام العادل » المبني « على قرار مجلس الامن » ، الخ .. الا انه لا يشير الى المساعي المبذولة لاعادة فتح القناة ، تحت رعاية الولايات المتحدة ، ولا يحدد بديلا ما للتسوية السلمية التي تواصل اسرائيل « وضع العراقيل » في وجه تحقيقها . ولا بأس هنا من اشارة ، ولو خرجت عما نحن بصدده ، الى استنكار البيان « للحملات المعادية للشيوعية » في الاقطار العربية . فهذا الاستنكار حين يصدر عن طرفين احدهما انور السادات لا يعود خاليا من بعض الغرابة .. هذا اقل ما يقال !..

اذن لا يزال هناك بعد الزيارة حلقة سوفياتية مفقودة في الموقف المصري . ولا يزال تحول الامبرياليين الاميركيين نحو « الاعتدال » شيئا صعب المنال . في اطار هذا الوضع يصبح فتح قناة السويس — اذا أمكن تحقيقه — خطوة نحو تجميد الازمة أعواما اخرى لا نحو حلها . فـ « حرية الملاحة الدولية » تصير اذ ذاك عقبة امام استئناف القتال ، اذا امعنت اسرائيل في رفض المطالب المصرية . والوصول الى اساس محدد لفتح القناة ينطوي على سلسلة من المراحل التي تنتهي الى الحل السلمي دون مراوغة ، امر مستبعد في هذا الظرف . ذلك أن الولايات المتحدة واسرائيل ما زالتا غير مضطرتين فعلا لتقديم هذا الاساس المحدد . لذا فان فتح القناة قد يمنح الحكم المصري مخرجا مؤقتا من مأزق « الحسم » الذي أوقع نفسه فيه . الا انه لن يكون في أي حال اقرارا أميركيا — صهيونيا لصورة الحل السلمي التي تتبناها مصر .

هل تستطيع مصر نيل ما تبتغيه من تحول في الموقف الاميركي لو توفرت لها الحلقة السوفياتية المفقودة ؟ لا شيء يدل على أن الحزم السوفياتي — ان تحقق — سوف يقابله ، حكما ، تراجع أميركي . والاتحاد السوفياتي يدرك ذلك دون ريب ، وهو يرى الولايات المتحدة على أعتاب انتخابات الرئاسة في العام المقبل . لذلك يرفض تبني موقف مصري اساسي يراه منطويا على خطر مواجهة عسكرية مع الولايات المتحدة يصعب تعيين مداها سلفا . والامر طبيعي . فحين تكون الحلقة المحلية (المصرية — العربية) موصومة بالضعف يضطر الحليف الخارجي (الاتحاد السوفياتي) الى الاختيار بين تحمل الركود في الازمة (رغم تآكل نفوذه بسببها) والمغامرة بموقف خطر تتجاوز اثاره حدود المنطقة كلها . وما اثبتته زيارة السادات الاخيرة لموسكو هو أن الاتحاد السوفياتي ما زال يفضل الحل الاول . بقي أن يبحث الحكم المصري لنفسه عن مخرج اخر من مأزقه الاكيد .

« الحرية »

استقبال خالد عبد الناصر في البقاع :

اهمال الدولة وتهافت الوجهاء يؤدي الى مجزرة في قرية سعد نايل

مع اقتراب موعد الانتخابات النيابية ووسط بلد لا يعرف فيها النائب ابناء شعبه الا قبيل فترة قصيرة من الاقتراع ، ومع مجيء عهد جديد يعمل انصار ووجهاء العهد الماضي على التمسح على اعتابه لنيل الرضا والتكفير عما مضى ، يخوض المرشحون ومن ورائهم الجماهير في وسطهم معركة استعادة ، فلا تترك مناسبة الا وتستغلها . وهكذا كان فلا يمكن ان تمر زيارة خالد عبد الناصر ومعه العهد : صائب سلام وحاشيته ، مع كبية من النواب ، بمناسبة رفع الستار عن تمثال الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في مدينة بعلبك ، لا يمكن ان تمر هذه الزيارة دون هرج ومرج .

المناسبة مناسبتان : الاولى مجيء صائب سلام حيث يتبارى التراب والوجهاء في اقامة اقواس النصر وكل همهم وضع صور مزينة لرئيس الجمهورية ولرئيس الوزراء يعبر كل مرشح فيها عن عهده وولائه واستعداده لان يكون خادما للعهد اذا امن له نجاحه ، والثانية كون خالد عبد الناصر هو ابن الرئيس الراحل او استغلال اسمه ومناسبة اقامة تمثاله هو بمثابة شحنة على خطورة بالنسبة للمرشحين ، فتلك مناسبة لابراز تعلقهم وتمسكهم بمبادىء الرئيس الراحل ، بحيث يؤمنون لهم شعبية وسط فئات محدودة ، ولا غير من ذلك ما دام الرجل قد مات ولم يبق من ذكره سوى اسمه .

وهكذا بدا تهافت المرشحين والوجهاء في كل قرية من قرى البقاع لاستقبال الجماهير اليوم المعظم ، بيوم استقبال صائب سلام ومعه خالد عبد الناصر من الخطب من على المآذن الى اقامة اقواس النصر على شتى الطرق من المرجعات حتى بعلبك مرورا بشتورا وزحلة الذي لم يفت جوزيف سكاف وكتلته طبعا التأييد لمبادىء الرجل الراحل [illegible] اجلها ، وكذا ازدانت طرقات البقاع باقواس النصر [illegible] وكذب المرشحين .

ولم يفت الامر قرية سعد نايل التي تقع بين شتورا وزحلة من اقامة قوس النصر ، ولكن من حظ البقية الفقيرة من فقرائها لان تنتظر مناسبة استقبال صائب سلام وخالد عبد الناصر الذي تلاه ثلاث دفعة واحدة وسبعة جرحى اكثرهم في حالة الخطر .

حصلت الحادثة مساء السبت في ١٧ – ١٠ . وعندما كان عدد من الشبان ينصبون قوسا للنصر مرت احدى السيارات واخذت ما في طريقها من قوس النصر الى مجموعة الشباب ، قتل على الاثر اثنان وذهب ثالث الى المستشفى بحالة الخطر . وجاء يوم الاحد ، وبينما كان الموكب يمر في سعد نايل

طريق سعدنايل التي قطعها الاهالي بالحجارة وبقايا السيارات

كانت الضحية الثالثة تصل الى القرية لتنضم الى ضحيتي المساء .

وعاشت سعد نايل يوما مليئا بالدموع فالموت والحزن قد جثم على جميع بيوتها ، وفي الوقت الذي كانت تشيع ضحاياها الثلاثة ، كان تفكير الكل ينصب على أن هناك من يتحمل مسؤولية وقوع مثل هذه المجزرة . وبدأ الكل يتذكر أن هذه الطريق – الاوتستراد – قد شهدت في السنوات الماضية اكثر من عشرين قتيلا . وهكذا ما أن انتهوا من عملية الدفن حتى تجمع كل الاهالي من الشيوخ الى الشباب الى النساء الى الاطفال ، وبتظاهرة عفوية قطعوا الطريق وعلى مسافة كيلو مترين .

قصة طريق

ما هي حكاية الطريق هذه ؟ لقد شقت الدولة اوتسترادا امتد من شتورا حتى زحلة وضعت في وسطه أنوارا من شتورا حتى تعلبايا اي عند الحدود الفاصلة مع سعد نايل ، ووضعت على الطرف الاخر من حدود سعد نايل حتى زحلة انوارا ايضا وابقت تلك المسافة من نفس الطريق على طول كيلو مترين دون أية أضواء ودون ارصفة .

ويظهر ان الدولة كانت تريد أن تعاقب سعدنايل ، القرية التي عرفت بتاريخها الوطني المجيد وسط المنطقة ، وعقابها يكون بحرمانها حتى لو كان ابسط القضايا الا وهو انارة الطريق . الكل كانوا يقولون ومعهم الخبراء بانه لو كان الطريق مضاء لما حصل الحادث ابدا .

ولنعد الى مظاهرة الاهالي وقطعهم الطريق . لم يكن قطع الطريق كعملية شغب ، انما كان مقرونا بمطلب محدد : الانارة واقامة الارصفة في الوسط ومنع تشابك السير ، كانوا يعرفون أن صائب سلام ومعه النواب سيعودون على نفس الطريق ، ولذلك لا بد من منعهم او طلب تعهده بالبدء بالاعمال .

اطلاق الرصاص على التظاهرة

ماذا كانت ردة فعل رجال السلطة ؟ كعادة المسؤولين عن الامن وتنفيذا لاوامر رؤسائهم ، كانوا يظنون بان القوة كافية لكبت اي تحرك شعبي مهما كانت قوته ، فبدأوا التهديد بفتح الطريق بالقوة وعندما لم ينفع التهديد استخدموا القوة فعلا فاطلق احد الافراد في قوى الامن النار ، وكان من مات لم يكن قوى الامن ، ونال هذا الرجل نصيبه من القتل والضرب من كل من استطاع الوصول اليه من المتظاهرين بالنعال والعصي والحجارة والصفعات ، واحس المسؤولون عن الامن بخطورة الموقف عملا وبدأوا اسلوب الترجي والتذلل والاستعطاف من كل من يحسون انه يحرض على ابقاء الطريق مقفلا ، كيف لا وان صائب سلام سيعود على الطريق نفسه ولا يجوز ان يكون مقفلا والا تحملوا ، اي قوى الامن ، مسؤولية ذلك !.

لم ينفع اسلوب ضباط قوى الامن ولم يكن اي فرد مستعدا للاستماع لما يقولون ، فلجأ هؤلاء الى بعض الوجهاء والنواب لاقناع الاهالي بفتح الطريق ووسطوا النائب حسن زهمول الميس الصامت الاكبر في مجلس النواب ، بين الاهالي ، فلم ينفع ، لجاوا الى بعض الوجهاء فخابوا ، حاولوا ضرب الاهالي ببعضهم البعض وكادوا أن ينجحوا لفترة عندما انضم الوجهاء وبعض الموظفين للمطالبة بضرورة فتح الطريق بحجة انه اكراما لخالد عبد الناصر . ولكن الاهالي سرعان ما شنوا حملة على هؤلاء واتهموهم صراحة بالوصوليين وقالوا للموظفين اذا كنتم جبناء وتريدون « تبييض وجوهكم » على ظهورنا ، فليس مكانكم هنا ، اذهبوا الى بيوتكم واتركونا وشأننا فلسنا بحاجة اليكم .

وصمد الاهالي ، وازداد قلق رجال الامن خاصة والساعة قد اصبحت الثالثة والنصف بعد الظهر والطريق مقطوعة منذ الثانية عشرة ظهرا ، وصائب سلام على الطريق في رياق ولن يستطيع المرور ، وركز الاهالي مطلبهم بشأن الطريق واصروا على عدم فتحه الا بالتعهد من رئيس الوزراء ببدء العمل خلال ٤٨ ساعة ، وان على الدولة ان ترى بأم عينها انتفاضة الاهالي .

وطال انتظار رئيس الوزراء وكثرت المكالمات التلفونية وكلها تخبره بان الطريق مقفلة ، واخيرا أضطر لان يهرب على طريق فرعية تمتد من رياق الى بر الياس فشتورا ، طريق وعرة ومليئة بالحفر ، لا شك رأى بعينيه فيها الاهوال .

وصمد الاهالي حتى الساعة الخامسة مساء ، وعندما أخذوا تعهدا صريحا من قائد المنطقة بان يبدأ العمل خلال ٤٨ ساعة في انارة الطريق والا فانهم سيعودون الى قطعه من جديد .

وافقوا على فتح الطريق بملء ارادتهم وبموافقتهم جميعا لا كما تقول بعض الصحف بان رجال الامن هم الذين فتحوه ، لانه لو جرب رجال الامن ذلك لما كانوا نجوا من غضبة الاهالي .

أن التحرك الذي شهدته سعد نايل كان رائعاً في وحدته وفي صلابته رغم وجود بعض الانتهازيين ، كان تحركا يمكنه أن يكون بداية لتلمس كافة المطالب التي تعاني منها القرية ، كان تحركا بعيداً عن أن تقوده الوجوه العائلية التقليدية في البلدة وتجيره لصالح أسيادها النواب . ولكن هل كان على سعد نايل أن تنتظر مقتل وجرح العديد من ابنائها لتعي مطالبها وتتحرك من اجلها ؟ وهل على كل قرية أن تتعمد بالدماء وتتشح بالالم والحزن لتنطلق في نضالها ؟

كلمة توضيحية من الزميل حسن فخر

اذ تنوه « الحرية » بمساهمة الزميل الصديق حسن فخر في العمل ضمنها وتوليه في الوقت نفسه مهمة المدير المسؤول للمجلة حوالي ٤ سنوات تنشر له الكلمة التوضيحية التالية حول طبيعة صلته « بالحرية » التي كانت وما تزال صلة لقاء على خط سياسي مبدئي :

١ – منذ حوالي ٤ سنوات جرى الاتفاق بين مجلة « الحرية » وبيني على العمل فيها في نطاق كتابة مقال اسبوعي في اطار خط المجلة العام الوطني والتقدمي دون أن تكون لي علاقة تنظيمية باية حركة أو تنظيم سياسي تمثله المجلة .

٢ – في أثناء أحداث نيسان ١٩٦٩ استقال المدير المسؤول السابق فطلب مني الاصدقاء في مجلة « الحرية » بالحاح ورجاء بان أكون بالاضافة الى عملي في التحرير مديرا مسؤولا للمجلة لفترة مؤقتة وهو المركز الذي يفرض وجوده قانون المطبوعات ، فاستجبت لهذه الرغبة بدافع من الحرص على استمرار صدور هذه المجلة الوطنية وبقائها منبرا للقوى الثورية العربية وسط ظرف سياسي ونضالي يستوجب توفير كل الطاقات والجهود في المعركة الوطنية ضد الاستعمار والرجعية ولدعم حركة المقاومة الفلسطينية والقوى الثورية العربية .

٣ – جرت فيما بعد تطورات سياسية وتنظيمية على صعيد القائمين على أمر مجلة « الحرية » نتج عنها قيام تنظيم سياسي لم يلبث أن اندمج مع تنظيم سياسي اخر دون أن تكون لي أية علاقة بالمسالة ، واستمريت في الكتابة في « الحرية » في اطار قناعاتي السياسية والفكرية ودون أن أكون بالضرورة متبنيا جميع جوانب وتفاصيل الاتجاهات والمواقف الاخرى التي تحملها المجلة .

٤ – بعد التطورات والملابسات الاخيرة وجد القائمون على أمر مجلة « الحرية » حاجة لاختيار مدير مسؤول جديد .

واني لحريص على أن اعلن في هذه المناسبة بان ما أملى علي هذا الموقف هو حرصي الشديد على التقيد بمسلمات مبدئية وأدبية .

حسن فخر

الحرية
صاحب الامتياز: محسن ابراهيم
المدير المسؤول: أنور نصار
مدير الادارة: ياسر نعمه
مكاتب الادارة والتحرير: شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب
منطقة العمامانية — محلة رأس النبع — بناية فؤاد درويش
هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت — لبنان

الحكم الاردني العميل يحل الاتحاد العام للعمال

التضامن العمالي العربي والعالمي طريقنا الوحيد لاحباط المؤامرة

بعد سلسلة المجازر التي ارتكبها الحكم الاردني العميل بحق حركة المقاومة والشعب في الاردن ، بدأت الردة المضادة للثورة تنظم حملة تصفية المنظمات الجماهيرية الوطنية . فأعلنت حل الاتحاد العام للعمال وجميع النقابات المتفرعة عنه . تنشر « الحرية » فيما يلي مقالا بهذا الخصوص صدر في العدد الاخير من مجلة « فتح » الاسبوعية ، وهو يتناول الدور البطولي الذي لعبته وتلعبه الطبقة العاملة في النضال الوطني والقومي .

اقدمت سلطات حكم الارهاب القمعي العميل في الاردن ، على حل الاتحاد العام للعمال في الاردن وجميع النقابات العمالية المتفرعة عنه .. وقررت هذه السلطات تشكيل هيئة مؤقتة للاشراف على شؤون العمال برئاسة ناجي عبد العزيز .

وتاتي هذه الخطوة من جانب العملاء في الاردن ، ذروة اجراءات قمعية استهدفت الحركة العمالية ، انتقاما لمواقف هذه الحركة الوطنية ودورها في النضال ضد الحكم الرجعي وتأييدها للثورة الفلسطينية .

★ ★ ★

تاسس الاتحاد العام لعمال الاردن عام ١٩٥٤ ، وهو يضم الان في عضويته حوالي عشرين الف عامل موزعين على النقابات التالية :

نقابة مصفاة البترول ، نقابة المؤسسات ، نقابة عمال الكهرباء ، نقابة عمال الألبسة ومشتقاتها ، نقابة عمال الصناعات الجلدية ومشتقاتها ، نقابة عمال الدخان ، نقابة موظفي المصارف ، نقابة عمال الطباعة ، نقابة عمال البلاط ، نقابة عمال البناء ، نقابة عمال الاشغال العامة ، نقابة عمال سائقي السيارات ، نقابة عمال سائقي السيارات الشاحنة ، نقابة عمال المستودعات الطبية ، نقابة عمال النجارة ، نقابة عمال المطاعم ، نقابة عمال الحدادة ، نقابة عمال امانة العاصمة ، نقابة عمال المخابز ، نقابة عمال التخليص .

★ ★ ★

عندما تمكنت الثورة الفلسطينية وبنادق جماهيرها المنظمة ان تحطم طوق الارهاب من حول جماهير الاردن .. كان العمال اكثر الفئات اندفاعا نحو تعزيز هذه المكاسب ، ولقد تمثل ذلك في نمو ضخم للحركة النقابية في الاردن ، وتحقيقها لانجازات واسعة على الصعيدين السياسي والاجتماعي . فعلى الصعيد السياسي انتظم العمال في صفوف الثورة ، وكان معظمهم من قوات الميليشيا التي وقفت طيلة ثلاثة اعوام تدافع عن الثورة .

كانوا في النهار في مصانعهم .. وكانوا في الليل في محاورهم ومراكزهم .. البندقية اصبحت جزءا من حياة كل عامل .. واصبحت صفة المناضل ملازمة لصفة العامل !

وعلى الصعيد الاجتماعي تمكن العمال من تحقيق العديد من المكاسب العمالية في مجال تحسين ظروف العمل وتحسين الظروف المعيشية للعمال .

★ ★ ★

كان العمال دائما في طليعة الصفوف .. وفي كل الانتفاضات الجماهيرية التي عرفها الاردن منذ حزيران ١٩٦٧ وحتى ما بعد ايلول كان العمال دائما هم وقود هذه الانتفاضات وركائزها .. ولانهم كذلك .. لانهم جزء اساسي من الثورة وتعبير اصيل عن الحركة الوطنية الاردنية .. صنفهم العملاء في صف اعداء النظام ، خاصة وان الكثير من العناصر الوطنية قد تمكنت من الوصول الى المراتب القيادية العمالية العليا .

وما ان انتهت مجازر ايلول .. حتى بدأ العملاء خطتهم الهادفة الى تركيع العمال ، وتمثل ذلك في عدة مظاهر :

● قامت السلطة بحملة اعتقالات بين النقابيين ، وطاردت عددا اخر منهم ، الامر الذي اضطر بعض القادة النقابيين الى الاختفاء او الى مغادرة الاردن .

● قامت السلطة ، باجبار بعض المصانع والشركات على فصل عدد من النقابيين من اعمالهم ..

● شنت السلطة حملات الارهاب والتعذيب ..

ونتيجة للتعذيب الوحشي استشهد العامل المناضل مصطفى برغش من نقابة عمال المطاحن ..

وعلى جبل المشنقة استشهد العامل المناضل غالب سعيد من نقابة عمال الفوسفات .

● والى السجن اقتيد النقابي المناضل جعفر الاشهب اكثر من مرة ، واجبر على الاستقالة من مكتب الاتحاد العام .

وغير هؤلاء كثيرون بعضهم سجن ولا يزال .. وبعضهم فصل من عمله .. وبعضهم مازال يطارد .. والبعض الاخر ينتظر دوره ..

■■ الى جانب حملة الارهاب التي لم تفلح في تركيع الحركة النقابية ، قام العملاء بخطوة اخرى تستهدف ضرب هذه الحركة ، وفك ارتباطاتها الوطنية ، وتمثل ذلك في القرار الذي اتخذته السلطة بدمج النقابات المتشابهة ، في نقابة واحدة ، لهدفين :

اولا – اجراء انتخابات جديدة ، تستخدم السلطة فيها نفوذها ، بهدف اقصاء العناصر الوطنية ، خاصة وان الترشيح للانتخابات اصبح ، بعد ايلول ، يشترط الحصول على موافقة المخابرات على كل مرشح .

ثانيا – العمل التدريجي على فك ارتباط اتحاد عمال الاردن بالاتحاد الدولي للنقابات والذي مقره براغ ، وربطه بالاتحاد الحر ، الذي تسيطر عليه المخابرات الاميركية ومقره في بروكسيل ، خاصة وان النقابات المتشابهة ، والتي ارادت السلطة دمجها مع النقابات الاصلية ، تابعة في معظمها للاتحاد الحر . وهي في العصب لا تمثل اي وزن بين العمال ، الذين كانوا دائما يقاومون الارتباط بالاتحاد الحر ، اتحاد المخابرات الاميركية .

★ ★ ★

حددت السلطة نهاية شهر ايلول الماضي كآخر موعد لعملية الدمج ، وهددت بحل كل نقابة ترفض هذا الدمج .

وجاء الموعد المحدد ، دون ان تمتثل اية نقابة لأوامر السلطة ..

عملية الدمج الوحيدة التي جرت كانت بين نقابة المصفاة ونقابة عمال الزيوت .. وعندما جرت الانتخابات ، ورغم تدخل السلطة ، فقد جاءت النتيجة ابعد ماتكون عما رمت اليه السلطة ..

★ ★ ★

لم ينفع الارهاب ..
لم ينفع اسلوب الدمج ..
لم يركع العمال ..

فكان ان اضطرت السلطة الى التعامل مع القضية مباشرة ، فقررت حل الاتحاد العام وجميع النقابات المتفرعة عنه ، وتشكيل لجنة حكومية لادارة شؤون العمال تمهيدا لعملية « طبخ » انتخابات ترضى عنها السلطة وتوافق اغراضها ..!

والجدير بالذكر ان هذه الخطوة الارهابية ، لم يسبق لسلطات الارهاب في عمان ان اقدمت عليها حتى في احلك ايام الاردن السوداء التي سبقت هزيمة حزيران ..

★ ★ ★

فماذا وراء ذلك ؟

وما هي اهداف السلطة من هذه الخطوة ؟

الى جانب اهداف اخرى ، فان الهدفين الرئيسيين هما :

اولا – ضرب الحركة الوطنية من خلال ضرب الحركة العمالية ، ابرز عناصر الحركة الوطنية واكثرها نشاطا وقدرة وفاعلية ، وتسخيرها لخدمة اغراض السلطة عن طريق تنصيب عملاء السلطة والجواسيس قادة وهميين لها .

ثانيا – ربط نقابات عمال الاردن بالاتحاد الحر ، الامبريالي ، وفك ارتباطه بالاتحاد الدولي للنقابات .

وبذلك يوضع حاجز بين عمال الاردن واية علاقات قومية او وطنية .. للحيلولة دون تفاعل هؤلاء العمال نتيجة مثل هذه العلاقات مع القضايا الوطنية والقومية ، الامر الذي قد يكون له انعكاساته على داخل الاردن !

هذا بالاضافة الى ارضاء الاسياد الامبرياليين بربط عمال الاردن بالاتحاد الذي [illegible] اليه .

★ ★ ★

ان المؤامرة التي يتعرض لها عمال الاردن الان ، والتي تستهدف القضاء على الحركة العمالية الاردنية وضرب مصالح العمال وتطلعاتهم الوطنية .. تستدعي من كل العمال العرب .. ومن كل العمال الاحرار في العالم وقفة حادة وصلبة في وجه هذه المؤامرة الاجرامية ..

ان عشرين الفا من عمال الاردن يتهددهم الان الارهاب والتجويع ..

ان عشرين الفا ، من عمال العرب ، من العمال الاحرار في العالم ، يواجهون خطر القضاء على كل مكاسبهم التي احرزوها بنضالهم وعرقهم ودمهم طيلة ما يقارب الثمانية عشر عاما ..

فيا عمال العرب ..
يا عمال العالم .. اتحدوا .
عشرون الفا من اشقائكم ورفاقكم بانتظار مواقفكم الحازمة وخطواتكم التضامنية الجريئة .

فيا عمال العرب
يا عمال العالم اتحدوا وتضامنوا مع عمال الاردن في وجه الهجمة الشرسة .. في وجه اعداء العمال .. اعداء تطلع الانسان نحو الانعتاق ونحو الحرية .

اليمن الديمقراطية تصعد حملة التطهير ضد المرتزقة وفلول الرجعية



مجندات في جنش اليمن الديمقراطية خلال العرض العسكري بمناسبة « ١٤ اكتوبر » .

توجت اليمن الديمقراطية احتفالاتها هذا العام بذكرى ١٤ اكتوبر – ذكرى اندلاع الكفاح المسلح ضد الاستعمار البريطاني في جبال ردفان – بالاستيلاء على احدى المواقع الاستراتيجية الهامة التي كانت تتجمع فيها قوى الردة المضادة للثورة من فلول السلاطين والمرتزقة .

وقد اعلن بيان اصدرته اللجنة التنفيذية للجبهة القومية انه قد عثر في منطقة « البلق » – الواقعة شمالي بيحان على حدود السعودية – على مخازن اسلحة اميركية الصنع كانت تجمع منذ وقت طويل تمهيدا لهجوم واسع النطاق ضد الجمهورية ونظامها الوطني .

وكانت القوات المسلحة وعناصر الميليشيا قد شنت الهجوم ضد هذا الموقع يوم الاحد الماضي واستمر ثلاثة أيام احتلت في اعقابه المنطقة باكملها وطهرتها من المرتزقة وفلول الرجعيين ، دون ان تقع اية خسائر في صفوفها .

الجماهير الفلسطينية في لبنان تواصل استنكارها لمؤتمر جدة الاستسلامي

لا زالت حملات الاستنكار لمؤتمر جدة الاستسلامي تتوالى . فيما يلي نص العريضة التي وقعها اهالي معسكر بئر حسن :

ان المناورات الرجعية التي تحاول احتواء ثورتنا وتفتيت وحدتنا الوطنية تعود لتظهر نكاء الرجعية وتخاذل القيادات الانتهازية اليمينية في حركة المقاومة عبر الاتفاقيات قاصدين من وراء ذلك تضليل شعبنا واستغلال الامه وعذابه التاريخي . وليخففوا جرائم السلطة العميلة التي اقترفتها بحق ابنائنا وثورتنا طيلة الاربع سنوات الماضية والتي توجتها بالمذبحة البشعة في ايلول وتابعتها بالمذبحة البشعة في جرش وسلسلة من الاعدامات لابناء المقاومة . وفي الوقت الذي يمارس النظام الاردني العميل عمليات التقتيل والتعذيب والتنكيل بحق ثوارنا الشرفاء الذين يقبعون في سجون وزنزانات الملك العميل ، تلهث القيادات الانتهازية اليمينية وراء الوساطات والاتفاقيات على حساب دماء مناضلينا الشرفاء .

ان ذهاب وفد اللجنة التنفيذية للجولة الثانية لمؤتمر جدة ما هو الا تاكيد على نهج القيادات المتخاذلة واستمرارها في المساومة باسم شعبنا وتدعي تمثيله .

ان شعبنا يرفض وبشدة هذه المناورات والمؤامرات الموجهة أصلا الى حركته الوطنية . ويعي ابعادها وانه يقول بكل صراحة بان هذه الزمرة اليمينية لا تمثل شعبنا . وستردجماهيرنا بالعنف المنظم لتدافع عن وجود حركتها الثورية . لتعيد بذلك الوجه الثوري الحقيقي الذي حاولت طمسه ..

عن جماهير معسكر بئر حسن

« ١٣٢ توقيعاً »

لجان التحقيق تعجز عن اخفاء فضائح العهد

اذا كانت فضائح كل عهد تنتظر نهاية لتعلن عن نفسها على السنة رجالات العهد الجديد كشهادة لنزاهتهم والقاء مسؤوليتها على العهد السابق ، بعد أن أصبح خارج نطاق المسؤولية . فأن فضائح هذا العهد تعلن عن نفسها منذ البداية . مستمدة صراحتها من « سمعة » صاحب العهد وشجاعته المشهودة شكلا ، ومن القواعد العامة للتلزيم والاشغال التي تنتظم كل العهود أساسا . قواعد التنفيع والرشوة بأسمائها القانونية : الاسعار التقديرية السرية ، الدروس ، تعديل الدروس ، التنفيذ ، مراقبة التنفيذ ، الاتفاقات بالتراضي الاشغال الاضافية ، التعويض عن الربح الفائض ، المصالحات الكشوفات التقديرية ، استلام الاشغال ، الامتيازات واسترداد الامتيازات قبل نهاية مدتها .. الخ . كلها مراحل اشغال تفترض اعتمادات وفيرة تمتص مال الخزينة وتقدر أن تضيع المسؤولية في المسار الطويل للمراحل .

الا ان مناسبة الانتخابات القادمة دفعت وزير الموارد المائية والكهربائية جعفر شرف الدين الى تقديم تقرير عن اعمال مجلس الجنوب كاشفا فيه بالارقام التلاعب والمحسوبية وتنفيع غير المستحقين وغض النظر عن المستحقين الفعليين من أهالي القرى الامامية. مبررا تقديم تقريره بانه « مواطن من الجنوب » (يا أهالي الجنوب خذوا علما ! انتبهوا ! الانتخابات قادمة) .

والحادثة الثانية كانت فضيحة معمل الجية لتوليد الطاقة .

ماذا في الحادثتين ؟

تقرير شرف الدين عن أعمال « مجلس الجنوب »

يشير التقرير الى ان غاية المجلس هي مساعدة المتضررين من ابناء القرى الامامية ولذا منح صلاحيات واسعة وحصانة قانونية ووضع بين يدي المسؤولين عن مبلغ ٣٠ مليون ل.ل. الا انه اثناء ممارسة مهمته حصر الانتفاع بالتعويضات بالازلام والمحاسيب الذين يؤلفون لجان التخمين ويعطون لانفسهم تعويضات عن اضرار وهمية أو يوزعونها على الاقارب أو يتسلمونها باسم جمعيات خيرية وهمية .

اضف الى ذلك المبالغة في التعويضات. أحدهم قبض ٦٠٠٠ ل.ل تعويضا عن اتلاف اثاثه واخر ١٥٠٠ ل.ل تعويضا عن رخصة زراعة تبغ عاد فضمنها قرية اخرى .

جعفر شرف الدين

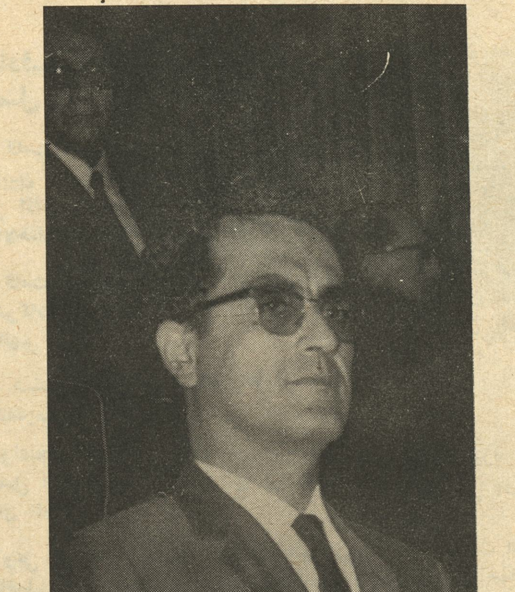
في حين أن تلف كرم أحد المزارعين قدم له تعويضا عنه لم يقبله بلغ ٧٥ ل.ل !!

بالنسبة للتعليم ، خصص المجلس ٣ ملايين ليرة لانشاء المدارس . لكنه لم يحدد كيفية اختيار أراضيها ولا توزعها على القرى المحتاجة . وكمثال على « انصاف » المجلس، فقد لزمت جميع أبنية المدارس في قضاء مرجعيون الى ملتزم واحد بقيمة مليون ليرة لبنانية . أما عن تنفيع المدارس الخاصة ذات الاقساط المرتفعة (مدرسة مرجعيون الوطنية) والتي تضم في صفوفها ابناء الاثرياء فحدث ولا حرج . فقد تحمل المجلس مبلغ ٢٩٩ر٥٣ ليرة لبنانية قيمة رسوم مدرسية عن ٣٠ طالبا من هؤلاء . علما بان ٧٩ طالبا من اقضية جزين والنبطية يتعلمون على حساب المجلس مع أن الافضلية لابناء القرى الامامية .

وفي الزراعة يشير تقرير الوزير الى التلاعب بنصوب الزيتون وتوزيعها . حيث بلغ الهدر ما لا يقل عن ٢٢٠٨٧٦٠ ل.ل. وفي التحريج تم اختيار قرى دون أخرى وأماكن في القرى المعينة سيستفيد من بدلها الوجهاء الى مبالغة في أجور كلفة اليد العاملة . هدرت ما لا يقل عن ٢١٥٠١٤ ل. ل.

وفي الخدمات فقد اضاءت الكهرباء القرى النائية عن الحدود الامامية مع أن الاولوية للقرى الحدودية بعينها .

وفي مجال الصحة فقد جهز المجلس مستشفى جزين بغرفة تصوير أشعة بلغ ثمنها ٦٠٠٠٠ ل.ل وغرفة للعمليات رغم بعده عن الحدود ووجود طبيب واحد فيه دون أي طبيب اختصاصي أو ممرض فني . كل ذلك مع عدم تجهيز مستشفى مرجعيون باية الة حديثة كان للتصوير أو للعمليات . فما زال المستشفى مفتقدا لهاتين الوظيفتين . مع أن المجلس تعاقد مع اطباء يدفع لهم رواتب تبلغ ٦٦٠٠٠ ل.ل. وتعاقد مع ممرضين لا يحملون اجازات رسمية .


حسن مشرفية

وفي نهاية تقريره طالب وزير الموارد باجراء تحقيق يشمل كافة اعمال مجلس الجنوب .

الا أن المسالة لم تقف عند حدود التقرير . فقد تصدى وزير التصميم حسن مشرفية لزميله شرف الدين في مجلس الوزراء معتبرا تقريره مجرد تهجم على المجلس يهدف منه الى تشويه سمعة وزير التصميم ووصل التصدي الى حد المشادة والتهديد بالاستقالة من الوزارة . وبالتالي بازمة وزارية تنهي عمر « حكومة الشباب » . رغم محاولات الحكومة رد الخطر برفضها تقرير شرف الدين وتاييد حسن مشرفية .

فضيحة معمل الجية

ثارت الفضيحة بعد ورود كتابي مصلحة كهرباء لبنان والشركة المتعهدة طوشيبا حول انفجار المجموعة الاولى لتوليد الكهرباء واصابة الثانية بخلل كاد أن يؤدي الى انفجارها . وفي التقريرين اختلافات كبيرة لجهة سرد القضية ولتعيين الاسباب التي أدت الى الانفجار والخلل ولجهة تحديد المسؤولية . اذ أن كل طرف يلقي المسؤولية على الطرف الاخر رغم اتفاقهما على أن المصلحة تسلمت المجموعتين قبل أن تفوز بضمانات السلامة مع اضافة مصلحة الكهرباء الى أن التجربة قام بها خبراء الشركة وهذا ما يعفيها من المسؤولية . والشركة تقول بانها أجرت عمليات التسلم والتسليم قبل وصول العطل الطارىء ولكنها رغم ذلك ستقوم باصلاح المجموعتين وترميمها على حسابها .

الا أن خبراء وزارة الموارد المائية والكهربائية يقدمون معلومات مفادها أن المجموعتين مستعملتين ومن النوع القديم يعزز ذلك الخلل في المجموعة الثانية بشكل لا يعقل معه أن تصاب به لو كانت جديدة خاصة أن المجموعة الثانية جرى تجريبها بعد الانفجار في المجموعة الاولى وتدارك الفنيون لها مكان حصوله في المجموعة الثانية ، عكس ادعاء الشركة بانهما مجموعتان جديدتان .

ولقد قدر الخبراء خسارة البلاد نتيجة هذه الاخطاء بعشرة ملايين ليرة . وبحث مجلس الوزراء مرتين في امكان ارغام الشركة على اعادة الاموال التي تقاضتها اضافة لخسائر ربح فائت نتيجة تعطل معمل الجية لمدة سنة ونصف السنة كعائدات الطاقة خلال هذه الفترة والتي حرمت منها مصلحة كهرباء لبنان .

الا ان شركة طوشيبا رفضت اعادة الاموال واسترداد المجموعتين . وأعلنت أنها تقيدت بموجبات دفتر الشروط . وأنها تصلح الخطا على حسابها .

قرر مجلس الوزراء فتح تحقيق في القضية وشكل لجنة كلفها العودة الى دفتر الشروط وتقارير الخبراء واجراء كشف . وتقديم تقرير في النهاية لاتخاذ موقف على أساسه .

لجنة للتحقيق أم لجنة للفلفة القضية

في بداية العهد انكشفت فضائح الكابل البحري وراديو اوريان وتوسيع المطار والسجن الحديث .. الخ .

وتبين أن الارقام التي ضاعت على الخزينة بلغت ٧٠ مليونا وتشكلت لجان للتحقيق . ورفع العهد صوته عاليا بانه لا بد أن يضع حدا للفضائح ويكشف المسؤولين مهما كانوا أما م الجمهور الا أن القضايا اختفت وكانها لم تثر أبدا وقامت لجان التحقيق لتبعث فيه اليوم . ولكن بصوت لا يكاد يسمع . لماذا لان العهد مسؤول بنسبة كبيرة عن الفضائح الجديدة ولكن مهما بلغ خفوت صوته فطنين التعهدات السابقة ما زالت مسموعة . والنتائج أيضا لن تفشل أحدا فلقد خبر المواطنون هذه التعهدات واللجان وعرفوا نتيجتها سلفا . كما ضاعت الاموال السابقة ستضيع الـ ١٠ ملايين الحالية .

ناهيك برفض مجلس الوزراء التحقيق في تجاوزات مجلس الجنوب ورفضه لتقرير احد وزرائه .

كل ذلك يفصح عن سلوك العهد تجاه المحرومين من أبناء القرى الامامية خاصة والمكلف اللبناني عامة .

فاستبشروا خيرا أيها المحرومون فالامور ستبقى على حالها . أقساط المدارس المرتفعة لا تحتاج الى تخفيف وتخفيض وأجور السكن نتيجة حرية التعاقد المقدسة والمعيشة في ارتفاع لان مستوى الحياة في لبنان يرتفع . كل الامور محلولة فلماذا العرائض والاعتصام يا أهل كفر شوبا وبنت جبيل و ..

الدولة والحركة الطلابية على أبواب العام الدراسي :

القمع جانب أساسي في مواجهة الدولة للتحركات الطلابية

كانت التحركات الطلابية ، الثانوية والجامعية ، التي وصلت في العام الماضي ، بزخمها ، أحد طرح أسس النظام التعليمي في لبنان ، قد علقت ، بفعل ظروف عديدة أبرزها الامتحانات ، تاركة للعام الحالي مسألة تقديم جواب واضح ومحدد على ما طرحته .

كذلك فان الدولة ، في مواجهتها لهذه التحركات ، قد استفادت من حالة الارتباك التي اصابت الحركة الطلابية لتغذيها بتدابير تحذيرية مؤقتة ، كانت كفيلة بتغطية سعي الدولة باتجاه تكريس اسس النظام التعليمي المتخلف بتدابير قاطعة .

هكذا ، تستقبل الدولة والحركة الطلابية العام الدراسي الحالي وامامها مسائل اساسية معلقة تنتظر البت . واذا كانت الحركة الطلابية ، عدا اشارات متناثرة ، ما تزال تعيش حالة الارتباك في الاستعداد للمواجهة . فان الدولة قد استقرت على حلول لازمة التعليم وفق وجهتها ، واساليب في تنفيذ هذه الحلول يحتل القمع بمختلف اشكاله موقعا اساسيا ضمنها .

ولهذا الاسلوب في مواجهة التحركات الطلابية المقبلة اسبابه لدى الدولة واشكال اعتمدتها او هي في الطريق لاعتمادها .

فالدولة ، التي وضعت منذ عام شعار « الامن والازدهار » موضع التنفيذ ، قد عملت على تنفيذه عبر الحملات التي شنتها على مناطق مختلفة بهدف القضاء على كل ما من شانه تعكير أمن الطبقة المسيطرة ، كان واضحا ان هذه الحملات تعني بصورة اساسية الحركات الوطنية والتقدمية (١) .

وهي قد وضعت في راس مهامها القضاء على كل حركة مطلبية من أجل تامين موسم اصطياف مزدهر .

وياتي العام الدراسي الحالي مترافقا مع فترة ، تحرص الدولة خلالها على تامين قطف ثمار « الازدهار » الذي عرفه موسم الاصطياف .

كذلك فالدولة مولجة باجراء انتخابات نيابية هذا العام . وهذه المهمة تستعيد اي تحرك يطرح مطالب تتم الانتخابات على قاعدة استبعادها .

عدا كون الخط العام الذي تنتهجه الدولة يبرر اعتماد اسلوب القمع فحلولها للمشاكل الطلابية تفرض هذا الاسبوع بصورة قاطعة.

فالحلول — الاقنعة الي قدمتها الدولة ، كانت الحركة الثانوية خلال العام الماضي كفيلة بتمزيقها . واذا كانت قد انطلت على الحركة الجامعية بفعل نوعية قياداتها فهي لم تلبث ان تساقطت بفعل حساسية المشاكل المطروحة (دور الجامعة اللبنانية) ، فاللجان التي شكلت لحل مشاكل الثانويين هوت مع تويني . واللجان التي شكلها خلفه لحل مشاكل الجامعيين ، لتكون مقبرة لمطالبهم ، لفظت أنفاسها في الاسبوع الماضي .

ووزير التربية ، الذي قضى طيلة الصيف يبشر بفتح ثانويات جديدة ، وتنظيم عملية الدخول للمدارس وتامين العدد الكافي من المعلمين ، وحل مشكلة الجامعة اللبنانية وجد نفسه عند بدء العام الدراسي يتخبط بحل المشاكل اياها ولا واحدة منها امكن ايجاد حل لها .فيضطر لتاخير بدء الدراسة ، وليعلن بوضوح حله لمشاكل من نوع مشكلة الخريجين باستبعاد أصحابها اساسا عن الجامعة .

وسقوط الحلول المخدرة كان كفيلا بحمل الدولة على الافصاح عن حلولها التي تنسجم بصورة كاملة مع وجهة النظام التعليمي بتكريس صفته الطبقية .

لكن حلول الدولة هذه ، لا تقضي على المشاكل التي قذفت بوجهها وانما تزيدها تعقيدا وعنفا .

فحل مشكلة خريجي الجامعة اللبنانية — مثلا — بقبول الطلاب المتفرغين للدراسة فقط هو بحد ذاته مشكلة ، تعرف الدولة مسبقا انه اعنف المشاكل التي ستدفع الحركة الطلابية للتحرك بسرعة . من هنا ، لم يبق أمامها الا اسلوب مواجهة التحرك ليس بتنفيذ المطالب التي يحملها وانما بمنعه ، هنا ياتي القمع بمختلف اشكاله ليؤدي الدور المطلوب.

اما الاشكال الذي يمكن أن يتخذها القمع فهي على نوعين باشرت الدولة باعتماد كليهما: الاول مباشر ويتناول منع الاضرابات والتظاهرات ، الى جانب الاعتقالات والملاحقات المختلفة . والثاني يتلخص بشق الحركة الطلابية . أما الاول فقد اعلن وزير التربية بوضوح كامل عن عزمه لاعتماده ، : « سحق كل تحرك مضاد » . والثاني تعمل الدولة خفاء على تامين وسائله .

ولم يكن على الدولة اختراع اسلوب المواجهة الفعلية ، فهذان النوعان برزا في التحركات الماضية ولو باشكال بدائية . فهي قامت بقمع وارهاب الحركة الثانوية لما بدا لها استحالة تلافيها . ولقد كان للانشقاق في صفوف الحركة الطلابية الجامعية ، عبر تدخل الاقطاع السياسي ، اثره الفعال في اجهاض التحرك . لذا فهي تقوم باكمالهما استعدادا للمواجهة .

ولقد اتخذت الدولة على صعيد الحركة الثانوية تدابير كفيلة بمنع اي تحرك ، وهذه التدابير تهدف لقطع امكانية الاضراب على الطلاب .

فلقد أجرت الدولة تشكيلات ،وعزلا ، في صفوف المديرين بناء على تهمة عدم مواجهة الاضراب بحزم ، بحيث انها ابقت على المديرين الذين قدموا خدماتهم خلال العام الماضي كجواسيس على الطلاب للمساهمة في ملاحقتهم . واصبحت وظيفة المدير تقرر بتكليف مباشر من وزير التربية بحيث يمكن عزله في اي وقت يظهر تراخيه في المجابهة .

ولقد عممت الوزارة على المدارس تعليمات بكيفية الاقتصاص من الطلبة عند اي تحرك ، فالاستاذ ملزم باعطاء الدروس حتى ولو كان في الصف طالب واحد . واذا صادف الاضراب في وقت مقرر لاجراء مسابقة ، فتعتبر المسابقة جارية ويوضع للتلاميذ علامات على هذا الاساس .

اما لجهة المعاقبة على الاضرابات : فقد فرقت الدولة بين المحرض والمضرب . فالمحرض يطرد حكما ثلاثة ايام في المرة الاولى .والمضرب ملزم باصطحاب ولي أمره عند عودته حتى ولو كانت المدرسة بكاملها مضربة .

كذلك فقد وجهت تعليمات بالعمل على صرف انظار التلامذة عن مشاكلهم عن طريق توجيههم باتجاه النشاطات « الثقافية » و « الاجتماعية » (رحلات، ندوات .. الخ).

والدولة لا تخفي عزمها على الغاء الرابطات، حتى بالشكل المسوخ الذي اقرته . وهي قد ضمنت تنفيذ كل ذلك عن طريق ربط الادارة مباشرة بالوزير بحيث ان اي تهاون في تطبيق هذه التعليمات كفيلة بعزل المدير والاتيان بمن هو مؤهل لتطبيقها .

أما على الصعيد الجامعي فالدولة تعمل عن طريق عملاء لها على تشكيل اتحاد عام للطلاب الجامعيين في لبنان يكون كفيلا بضبط تحركات الحركة الطلابية ، والا فبشق الحركة والهائها بالنزاع الداخلي . وهي على هذا الطريق تعد العناصر المؤهلة لذلك على الصعيدين الثانوي والجامعي . حتى اذا لم يجد اتجاه قسمة الحركة الطلابية نفعا يوضع تهديد وزير التربية موضع التنفيذ الفعلي .

لقد ابرزت النضالات السابقة للحركة الطلابية الترابط العضوي بين الحركة الثانوية وحركة طلبة الجامعة اللبنانية بصورة أساسية سواء لجهة المطالب التي تصب في النهاية باتجاه تامين ديمقراطية التعليم (توسيع التعليم الرسمي في لبنان ، وبناء جامعة وطنية حقيقية) ام لجهة التحرك . ففي الوقت الذي تمكنت الدولة من استفراد كل من تحرك الجامعيين والثانويين وضربه ،شكل صمود كل منهما الى جانب الاخر الخطوة الاولى على طريق مجابهة فعلية للدولة . وللثانويين ، كما اثبتت تجربة الاعوام السابقة، دور كبير في نضالات الحركة الطلابية الجامعية، بل انه دور اساسي .

من هنا فان أي تدبير تتخذه الدولة حيال اي قسم من أقسام الحركة الطلابية يطال الحركة ككل خاصة وان المطالب كما طرحت خلال العام الماضي تشمل الحركة الطلابية الجامعية والثانوية .

ولذا فالتدابير المتخذة للحؤول دون أي تحرك من جانب الثانويين وبالتالي سحب القاعدة الاساسية من ميدان المجابهة ، يهم بصورة اساسية الحركة الجامعية . كذلك الامر بالنسبة للثانويين حيث يلعب الجامعيون عاملا موحدا لنضالاتهم ...

ان تطوير اللقاء المحدود الذي برز في العام الماضي بين الثانويين والجامعيين ، مسالة اساسية في النضال باتجاه تحقيق المطالب المشتركة .

واذا كان القمع ، بصورة شاملة ، يشكل جانبا اساسيا في مجابهة الدولة للتحركات الطلابية . فان مواجهته من جانب الحركة الطلابية تتطلب مهاما ، لم تقدم الحركة الطلابية الا اشارات عابرة لها . هذه المهام تلخص بما يلي :

— الدفاع عن المنظمات الطلابية الديمقراطية الموجودة ضد محاولات الدولة وضربها وشقها: وهذا يشمل المحافظة على الروابط في الثانويات والجمعيات العامة للتلامذة بحيث تاتي هذه الروابط تعكس مواقفها ، وانتزاع الروابط من براثن الوصاية الادارية .ويشمل ايضا اتحاد طلاب الجامعة اللبنانية أمام محاولات شقه ولهذا شروط لا بد من توفيرها.

— ان وجهة الدولة بقمع التحركات الطلابية تفرض بحث موضوع التحالفات بين القوى على اساس مهمات مجابهته .

— السعي لتحقيق وحدة الحركة الطلابية لمواجهة القمع ، على برنامج حد ادنى خاصة بما يتعلق بالحركة الطلابية في الجامعة اللبنانية والثانويات .

— تحديد اشكال النضال الملائمة لمواجهة خطة الدولة بالقمع .

ان نقاش هذه المهام للوصول الى نتائج محددة لا بد ان ينطلق من مناقشة تجربة العام الماضي بصورة اساسية وهذا ما سنتناوله في اعداد لاحقة .

لقد استفادت الدولة من تجربة العام الماضي بحيث اتت تدابيرها مترافقة مع هذه الاستفادة . ان استعمال الحركة الطلابية لما تقدمه تجاربها هو أساسا مهمة القوى الطليعية فيها .

١ — راجع « الحرية » العدد السابق : المسيرة القمعية

حركة الثانويين

شروط استمرارها واندماجها بالحركة الجماهيرية

كانت معركة الثانويين السنة الماضية أول معركة حادة بخوضها هؤلاء بمطالبهم وطموحاتهم وعنفهم الرافض للوعود .. وأول معركة مطلبية واجهتها حكومة الشباب و « المعهد » الجديد . وكانت المطالب التي رفعت تعبر عن مدى تحسس الثانويين العفوي لحدة المشاكل المطروحة . فلئن كان تلامذة اذار ٦٧ وشهدهم ادوار غنيمة قد طالبوا بتعديل البرامج .. وتخفيض العلامة اللاغية ، وقاموا بمظاهرة أو مظاهرتين ، فان تلامذة السنة الماضية برعوا في الحوار مع نويهي بقدر براعتهم في معارك « الشوارع » قرب الستاركو و التياترو الكبير ، ورفعوا مطالب أكثر تقدما ، وخاضوا معركة أكثر عنفا ووعيا لمشكلتهم ..

ان مرحلة الركود التي مرت وتمر بها ازمة الرأسمالية التجارية المصرفية في لبنان ، ومخلفات مرحلة الحركة الوطنية ، حيث تعاظم نهوض حركة طلابية شكلت حركة الثانويين أولى شراراتها . وعبرت حدة الحركة ونوعية المطالب المطروحة والهتافات التي كان يطلقها التلامذة ، عبرت كلها عن بداية المرحلة الجديدة من النضال المطلبي ، كما شهدت دخول فئات جديدة الى حلبة هذا النضال ... لفترة خلت .. من الصامتين . فما هي ظواهر هذه المرحلة الجديدة ؟

ظواهر المرحلة الجديدة

في المرحلة السابقة شهد التعليم الرسمي « توسعا وانفتاحا » في مجالاته .. سمح لفئات برجوازية صغيرة ناشئة ، بمقابل بعض التقشف ، أن تستفيد من الوضع وتتدفق على التعليم الذي كان وسيلة ارتقاء اجتماعية أكيدة (توسع الادارات والمصالح العامة والمستقلة — وظائف مستوظفة — معلمين الخ ..) ولكن تلامذة الستينات هؤلاء اصطدموا بتعليم لم تتغير مواصفاته منذ الاستقلال (اعداد عام وثقافة مشوهة — لغة اجنبية هي لغة اقلية طبقية — مناهج متخلفة) وظهر أن التفاوت هو بين نوعية التعليم وبين الصفة الطبقية المستجدة لهؤلاء الطلاب الا ان هذا التفاوت لم يصل الى حدته وتبرز تناقضاته الا مع مرحلة ما بعد الستينات . حيث وقفت الادارات الرسمية عاجزة عن استيعاب وفود جديدة وبدأ الركود يدب الى أوصال الحياة الاقتصادية في لبنان .. والتفاوت الاول تعمق ليصبح تفاوتا بين العلم والحاجات الانتاجية ، بين حاجات العمل وعجز الرأسمالية التجارية المصرفية عن تلبيتها .. وقد حملت معركة الثانويين السنة الماضية بذور هذه المسائل ، وطرحتها بوضوح معركة الجامعيين .

وظلت تساؤلات الثانويين ومطالبهم بنية التعليم (الامتحانات السنوية — اللغة الاجنبية — التفاوت بين المدارس الرسمية والخاصة — التعليم الجامعي ..) التي ترمي الالاف سنويا خارج مجال التعليم وتتركهم دون عمل لان نوعية الثقافة التي حصلوها لا تتيح لهم اي عمل مهني أو تخصص فينتهون الى جيش البطالة والفئات الرثة في الازمة المتفاقمة .

المشاكل المطروحة امام الثانويين

● والمطالب التي حملها المتظاهرون السنة الماضية كانت تشير الى المشكلة ونص بنية التعليم الطبقية ناقصة زيف وعود النظام وصلب سياسته التصفوية . ولان كانت المطالب لم تنفذ ولم يتحقق شيء منها ، فان الحركة الثانوية في مواجهتها هذه السنة لمجمل مشاكل التعليم التي ازدادت تأزما ، ستستفيد من دروس المعركة الماضية في طرحها لمطالبها ووعيها لمضمون تلك المطالب ، وفي اشكال تحركها ومبادراتها في مواجهة النظام .

والمشاكل هذه السنة خليط من المسائل القديمة التي عادت أكثر حدة . فنتائج البكالوريا قسم أول (في الدورتين) ونتائج الشهادات العربية (التوجيهية والموحدة) القت الاف الطلبة في الشارع يتسكعون على أبواب المدارس الرسمية التي لا تقبلهم ثم يتقدمون طوعا للمدارس المجانية (الدكاكين التجارية كما يسميها وزراء التربية الكرام) التي ازدادت وارتفعت اقساطها (حوالي ٣٠ بالمئة) ..

أما الثانويات الـ ٢٥ الموعودة فقد بقيت في « ملف النهار الطلابي » (و « مشاريع التويني ») وتصريحات النواب على أبواب الانتخابات ..

وثانوية الغبيري التي لم تستقر سوف تضم أربعة صفوف (حوالي ١٣٠ تلميذ) بينما المنطقة يسكنها ٨٠ ألف نسمة والمناطق المجاورة (البرج — الشياح — حارة حريك — المريجة — حي السلم الخ ..) ليس فيها سوى ثانوية برج البراجنة .. ولعل أحدا لم يسمع بما حصل في ثانوية البرج : فقد اقتحم مئات الطلبة المدرسة وحطموا زجاج النوافذ واللوحات وطالبوا بقبول تسجيلهم تحت الضغط والتهديد ، فرضخت الادارة ..

وثانوية فخر الدين للبنات قسمت الى دوامين (قبل الظهر وبعد الظهر) بسبب ازدياد عدد طالباتها .. وهؤلاء يتعلمن ٤ ساعات يوميا فقط وفي ظل فوضى لا مثيل لها لم تهدأ حتى الان ..

والدولة التي نفذت هذين المشروعين (الغبيري — فخر الدين) اضطرت لذلك نتيجة لعوامل الانتخابات النيابية وازدياد الضغط السكاني في الاحياء الفقيرة (الغبيري وجوارها — النويري — البسطة — برج أبي حيدر وجوارها) . بالاضافة الى ذلك ، تأخر بدء التدريس في الثانويات الرسمية وهو حتى اليوم لم ينتظم والبلبلة مستمرة (قلة الاساتذة وتنقلاتهم — التعيينات الجديدة والمشاكل التي تثيرها — عدم قبول مئات المعيدين و « المشاغبين » بينما عدة صفوف خالية الخ ..) .

حلول الدولة : مزيدا من التعقيد

في كل ذلك كانت الدولة تدعي وضع الحلول . ولكن حلولها كانت تأزيما وتعقيدا لما هو قائم .. وكلما حاولت حل مشكلة أبرز الحل التناقضات الكامنة في بنية التعليم . فالوضع التعليمي لم يتغير ، وهو حتما لن تغيره حلول الوزارة بل الحل الجذري . والدولة لن تقدم بالطبع هذا الحل ، والحركة الطلابية وحدها لا تقدم أيضا هذا الحل .. بل يحمله برنامج الحركة الوطنية الديمقراطية وتحمله قواها ..

ومعارك الحركة الطلابية السابقة واللاحقة ليست سوى اداة صقل ونقطة البدء في دخول الحركة الطلابية قاعدة العمل ضمن الحركة الشعبية الوطنية الديمقراطية . والمشاكل التي سبق الكلام عنها لا تنتج سوى مطالب مبعثرة .. وهذه المطالب (وهي التي رفعت السنة الماضية) لا تكتسب مضمونها وتماسكها لا بتوحدها وصياغة الاطار العام لها على قاعدة طرح الموضوع الاساسي ، موضوع مستقبل الطلاب .. وتقديم هذا الطرح كقاعدة للاستقطاب ولبناء القاعدة المطلبية الواضحة والمشتركة مستمد من المرحلة الحالية من نضال الحركة الطلابية وتأزم الوضع التعليمي ، وحيث أن الدولة كشفت بوضوح عن نوعية الحل الذي تقدمه للوضع : تقنين التعليم وتقليصه لمنع ابناء الطبقة العاملة والبورجوازية الصغيرة الكادحة من الوصول الى التعليم العالي ، وجعل العلم امتيازا لقلة ضئيلة . ونهايات هذه المحاولة تصل في الجامعة اللبنانية الى محاولة تغيير وتكييف بنية الجامعة لاستبعاد ابناء الفقراء من الدخول اليها (راجع مقالات الحرية في العددين الماضيين) ..ومشكلة البطالة وانغلاق مجالات العمل والهجرة والازمات المتلاحقة التي يخلقها هذا الوضع اصبحت ظاهرة واضحة تطرح بالحاح وتبرز مسألة التفاوت بين حاجات العمل وعجز الرأسمالية المصرفية التجارية عن تلبيتها .

واذا لم تطرح الحركة الطلابية هذا التفاوت فانها لن تخطو خطوة واحدة نحو بناء الصلة بينها وبين القوى الطبقية والسياسية التي بدونها تبقى المطالب فارغة (العمال والفلاحون والمثقفون الثوريون) ، ونقد التفاوت بين التعليم والحاجات الانتاجية دون ربط ذلك ببرنامج يعطي قاعدة انتاجية فعلية يبقى نقدا مجردا .

من هنا ضرورة طرح الشعارات العامة في ديمقراطية التعليم (توسيع التعليم الرسمي — الغاء التعليم الخاص — ثقافةوطنية وتعريب — الغاء الحواجز) — وتعزيز التعليم الابتدائي واعداد المهارات الانتاجية (المرتبط بتطوير صناعي — زراعي) ... هذه الشعارات هي التي تشكل الاطار العام للمطالب المرفوعة وقاعدة لانخراط العمل الطلابي في الحركة الشعبية الوطنية الديمقراطية .

مهام الحركة الثانوية

● ان هذا يعني أن الحركة الثانوية هذا العام ستجابه وضعا جديدا . فبناء القاعدة المطلبية المشتركة وانخراط العمل الطلابي في الحركة الوطنية الديمقراطية يتطلب البدء بطرح المطالب المشتركة وخوض المعارك المطلبية على أساس القاعدة المتقدمة مع توسيع المطالبة العامة والخاصة .

وفي الظرف الحالي تشكل الجامعة اللبنانية محور العمل الطلابي الصحيح .. فهي المجال المتقدم والموحد الذي تبرز فيه التناقضات والتفاوت بين الحاجات الانتاجية والتعليم (أزمة الخريجين — البطالة — الهجرة — الكليات التطبيقية الخ ..) ، على هذا تكون هي قاعدة التوحيد والنضال المشترك .

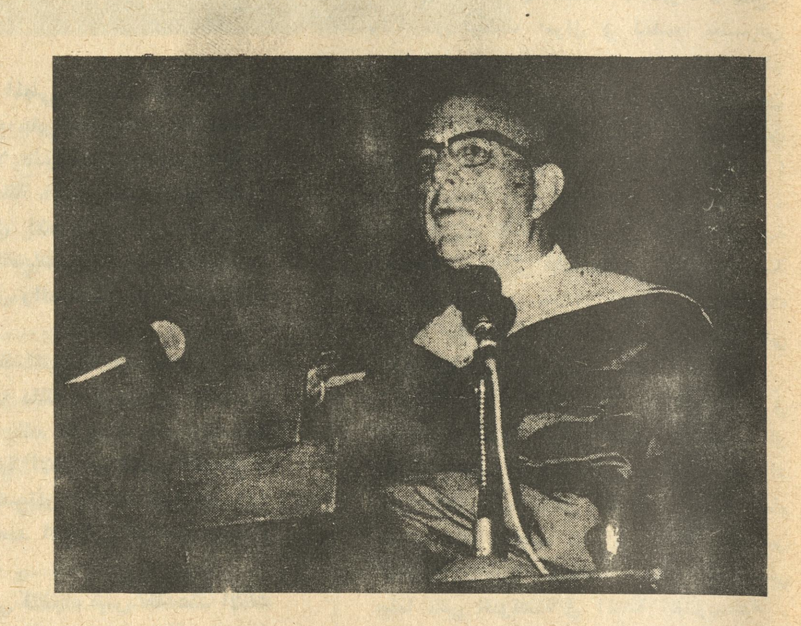
أزاء هذا ، تحاول الدولة استباق الحركة الطلابية وتكبيل تحركها بالقمع الداخلي (راجع المقال حول قمع الحركة الطلابية في مكان اخر من هذا العدد) ..

يعني هذا بالنسبة للطليعة السياسية الثورية التي تعمل ضمن الحركة الطلابية أن عليها التركيز في عملها على ديمقراطية العمل الطلابي ووحدته وضرب كل محاولات قمعه أو تكبيله وتضليله .. وعليها العمل لتحقيق انخراط الحركة الثانوية في الحركة الطلابية ككل وخوض نضال مشترك على قاعدة مطالب مشتركة (نوعية ومضمون المطالب — نوعية التحرك — اشكال العمل الديمقراطية) ... وعليها أن تعي أن مهمة الطليعة السياسية الثورية تكمن في النهاية في تحقيق دخول الحركة الطلابية في المعركة الوطنية الديمقراطية كجزء منها ، وهذا يتطلب عملا شاقا ونضالا طويلا .

« أزمة » الجامعة الأميركية

تعزيز الجامعة اللبنانية والثقافة الوطنية

بضرب مؤسسات الاستعمار الثقافية



صموئيل كيركوود وجه الاستعمار الثقافي المبتسم

أبرز الملف الذي فتحته « النهار » قبل حوالي اسبوعين عن الجامعة الاميركية ،حرص كل الاطراف المتنازعة هناك على بقاء الجامعة مركزا أساسيا للتعليم العالي في لبنان .

وكان النزاع بين الطلاب والادارة قد اشتد في أواخر السنة الماضية في أعقاب قرار الادارة القاضي بزيادة الاقساط بنسبة ١٠ بالمئة ، فكان رد الطلاب الفوري اعلان الاضراب لا احتجاجا على الزيادة ، انما على وجهة صرفها ، وعلى تجاهل الادارة لهم ورفضها استشارتهم في الموضوع المذكور وأبلغ تعبير عن ذلك ما يقوله أحد الطلاب : « كنت أتمنى لو شاركنا في اتخاذ قرار زيادة الـ ١٠ بالمئة على الاقساط » . الواقع أن هذا هو مصدر أزمة العلاقة بين الطرفين، فرفض الادارة اشراك الطلاب ذات دلالة عميقة في الظرف الراهن ، فهي عمليا تقضي على مكسب قضت الحركة الطلابية في الجامعة الاميركية سنوات في سبيل تحقيقه : مكسب مجلس الطلبة الذي صادف تأسيسه مع صعود الحركة الوطنية العربية في أعقاب الهزيمة عام ١٩٦٧ ، وبروز المقاومة الفلسطينية . ومجلس الطلبة هذا عني حتى السنة الفائتة بدعم التحركات الوطنية والانتصار لها والاحتجاج على المؤامرات ضدها .

ولكن مع انحسار المد الوطني نفسه واشتداد السيطرة الامبريالية على المنطقة العربية ، كان بديهيا أن تتجه مؤسساتها ومن ضمنها الجامعة الى تشديد القبضة على التحركات الوطنية ولا سيما على الحركة الطلابية فيها . وزيادة الاقساط ما هي الا تمهيد لزيادة التقديمات للمؤسسات الاستعمارية في المنطقة لاستغلالها ، ولمراكز التجسس في الوطن العربي ضد التحركات التحررية . وهذه الزيادة شكلت ولاول مرة مطلبا داخليا — ذا مدى سياسي أكيد — ما أن بادر مجلس الطلبة الى التصدي له حتى صدرت القرارات بحله ، وهكذا يضرب أهم مكسب طلابي للوطنيين في الجامعة الاميركية ، يبدو صعبا ان تعيده الادارة لعلمها أن وجوده يؤلب الحركة الطلابية ضدها وضد اتجاهاتها في خدمة أهداف الامبريالية العالمية . اذن المشكلة ليست في عدم قدرة الطلاب على دفع الزيادة انها تكمن في رفضهم لاتجاه صرفها . الاختلاف بين الطلاب فيها هو سياسي : اتجاه وطني بمقابل اتجاه رجعي ، انبرى هذا الاخير مستنكرا فضح مخططات الادارة وهدفها من وراء الزيادة وأيد الادارة في حلها لمجلس الطلبة لان « لا حاجة لمجلس طلبة » .

على هذا الاساس ، لجأت الادارة الى فصل العديد من الطلاب ، لانهم بدأوا يعون دور الجامعة الاميركية في المنطقة، ولانهم بدأوا يطرحون مطالب داخلية تزعج الادارة ، لذلك يستبعد أن تعيدهم الا بشروط قاسية فعلا .

ما هو اذن الدور الذي تلعبه الجامعة الاميركية في اطار التعليم في لبنان ؟ يحدده أحد اساتذة الجامعة بقوله : « الجامعة الاميركية في بيروت معهد خاص حر مستقل للتعليم العالي في لبنان ، لا يتوخى الربح ... وان أبوابها مفتوحة لطلاب الشرق الاوسط وغيرهم ممن تتم فيهم كفاءات دخول صفوفها(؟) ... وهي مؤمنة ايمانا تاما بنفسها وبمستواها العلمي الرفيع .. »

بقاؤها في لبنان ، حسن قيامها ببث الايديولوجية الامبريالية : هاجسان تنتفض الادارة في سبيل المحافظة عليهما ، هذا الدور ، ما أن كشف الوطنيون في الجامعة الاميركية جانبا منه واثارته الحركة الطلابية في الجامعة اللبنانية ، حتى واجهته الادارة بقسوة ، كيف اثارت طلاب الجامعة اللبنانية بالتساؤل حول الدور الذي تلعبه الجامعة الوطنية في اطار التعليم العالي في لبنان ، على هذا التساؤل يرد احد طلاب الجامعة الاميركية بقوله : « على الحكومة أن تعمل على ايجاد جامعة وطنية بمستوى الجامعة الاميركية » . هذا الاقتراح خلاصته أن تلحق الجامعة اللبنانية بالجامعة الاميركية لتصبح بمستواها ، وهي لذلك قد تسير أشواطا طويلة قبل أن تصل الى المستوى الذي انتجه بطبيعة الحال ، دور الجامعة الاميركية في لبنان والمنطقة العربية : بث الثقافة الاستعمارية ومد المنطقة العربية بالكادرات المثقفة التي تعمل في خدمة المؤسسات الاستعمارية نفسها .

ان تعزيز الجامعة الوطنية يكون بجعلها مركزا وحيدا للتعليم العالي ، والخطوة الاولى في هذا الاتجاه هي لبننة الجامعة الاميركية ، بحيث تصبح الفروع التي تحويها جزءا لا يتجزأ من الجامعة الوطنية على أن تلي هذه الخطوة خطوات اضافية : تامين مجانية التعليم توفير شروط الدراسة .. بهذا الشكل تتحقق ديمقراطية التعليم العالي . والواقع أن مطالبة الحكومة برفع مستوى الجامعة اللبنانية الى مستوى الجامعة الاميركية يعني عمليا مناشدتها أن تغير نوعية الطلاب فيها عن طريق بعض الاجراءات : جعل التعليم صباحيا ، تشديد شروط الانتساب .. مما يقصي الطلاب العاملين عن الجامعة ويجعلها جامعة للميسورين .

أن تعزيز الجامعة الوطنية ، يقع على عاتق الحركة الطلابية في الجامعة اللبنانية ، بمؤازرة الوطنيين في الجامعة الاميركية الذين لا بد أن ينتزعوا منظمتهم المستقلة مجلس الطلبة . وان ضرب مؤسسات النفوذ الاستعماري التي تبث الثقافة الاستعمارية ، وتتشجع على قمع الحركات الوطنية في العالم العربي ، جزء من النضال المطروح على الحركة الوطنية في لبنان ، يضاف الى سلسلة المهام الاخرى اليومية لفضح مضامين التعليم اللبناني الراهن ، وفضح ارتباط النظام السياسي اللبناني بمخططات الامبريالية في المنطقة .

مصير ملكية انترا لاسهم لاسيوتا ونهاية العصر السعيد

تأتي الانباء الاخيرة حول مصير ملكية بنك انترا — سابقا — لاسهم شركة لاسيوتا الفرنسية لتذكر مجددا بصفحة طواها الزمن من تاريخ الرأسمالية اللبنانية . واذا كانت ازمة انترا قد أرخت في السابق نهاية مرحلة « سعيدة » للرأسمالية اللبنانية، ودخول النظام في حقبة جديدة تشهد اليوم تجسيدا اكثر اكتمالا لها ، فان الحديث عن احتمال خسارة الاسهم اللبنانية في لاسيوتا يبدو وكأنه « ذكرى أربعين » تلك المرحلة السعيدة .

وتعود ملكية انترا لاكثرية أسهم شركة لاسيوتا الى فترة في تاريخ النظام اللبناني تميزت بتضافر عدد من العوامل اتاحت نموا سريعا ومضخما لقطاع الخدمات والتجارة وبالطبع قطاع المصارف الذي اكتسب وزنا وأهمية بالغين . في تلك الفترة كان تدفق الرساميل العربية الى لبنان يتيح للرأسمالية اللبنانية اقتطاع حصة كبيرة من الارباح لمصلحتها . هذا الظرف اتاح لاهم هذه المصارف — انترا — أن يغزو مختلف القطاعات المحلية التي يستطيع الرأسمال المصرفي دخولها ،وهي أتاحت أيضا الانطلاق نحو استثمارات خارجية — منها املاك حي الشانزليزيه في باريس ولا سيوتا — كانت منذ البداية عرضة لنتائج تناقض فاضح هي من نتاجه ،فتوسع الرأسمالية اللبنانية كان يتم برساميل ليست أصلا رساميل محلية وانما هي في طريقها لان تصبح جزءا من رأس المال المالي الاستعماري . ودور المصارف اللبنانية كحلقة وصل بين المنطقة العربية والسوق الامبريالية هو الذي أتاح فرصة الاستفادة لمصلحتها من هذه الرساميل . اثر ذلك جاء انهيار انترا ليؤرخ فترة جديدة تتميز بمزيد من التحاق الاقتصاد اللبناني بالسوق الرأسمالية العالمية وبازدياد الدور المباشر للرساميل الغربية . وقد أدى ذلك الى انحسار أهمية الدور اللبناني — في هذا المجال — وبالتالي الى انحسار نسبة استفادته من هذا الدور .

في هذا الاطار يبدو مصير ملكية لاسيوتا وكأنه لا يختلف — الا من حيث الحجم — عن مصير انترا نفسه . فالحكومة الفرنسية والمصارف الفرنسية التي تتولى توفير القروض لشركة لاسيوتا تضغط باتجاه زيادة رأسمال الشركة . وفي حال الرفض فانها تهدد بايقاف مساعداتها . والهدف واضح .فاما أن تتولى شركة الاستثمار التي حلت محل انترا زيادة الرأسمال بنفسها لتحافظ على الاكثرية ، أو أن ترتضي بانتقال أكثرية الاسهم الى المساهمين الفرنسيين . والاحتمال الثاني هو الاكثر ترجيحا . فحتى لو استطاعت شركة الاستثمار الحالية زيادة رأسمال الشركة : « يعتبر البعض في ادارة انترا أن طلب زيادة رأس المال هو استدراجي ، بمعنى أنه سيتكرر ثانية وثالثة الى أن يعجز الطرف اللبناني — العربي عن المساهمة في الزيادة ».واذا كانت النتيجة تلوح في الافق فان دعوة لوسيان دحداح ، رئيس مجلس ادارة شركة استثمارات انترا ، الى مساهمة راسماليين لبنانيين في زيادة راسمال لاسيوتا تبدو صدى خاويا لنهاية عصر سعيد .

مذكرة الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي

من السلاطين العملاء واجهات سياسية لهم .

ب — وجود قواعد بريطانية منتشرة على اراضي عمان وهي كالتالي :

١ — قاعدة جزيرة مصيرة الجوية والبحرية وبها أسراب الطائرات البريطانية وتستخدم لتموين الغواصات والسفن البريطانية بالوقود النووي العاملة في المحيط الهندي .

٢ — قاعدة صلالة الجوية للسلاح الملكي البريطاني .

٣ — قاعدة الدقم للمشاة قرب جزيرة مصيرة .

٤ — قاعدة أم المغوارف للمشاة قرب صلالة .

٥ — قاعدة بيت الفلج جوية وللمشاة في مسقط .

٦ — قاعدة نوزي .

٧ — قاعدة عبري .

٨ — قاعدة بدبد .

٩ — قاعدة رأس الحد .

١٠ — مطارات عسكرية للجيش البريطاني في قليه — خبيه — عبرى — نزوى — جبل الفهود — ثمريت — مرباط — حبروت .

١١ — مخافر للجيش البريطاني في كثير من مناطق عمان .

ج — احتكار الثروة النفطية العمانية لصالح شركة شل البريطانية بنسبة ٨٥ بالمئة وتقوم الشركة بتمويل كافة النشاطات العسكرية والسياسية المعادية للثورة والشعب .

د — انتشار المئات من الضباط البريطانيين في قيادة القوات المرتزقة وفي ادارة الشبكات الجاسوسية ضد الشعب والثورة .

ساحل عمان (اتحاد الامارات)

معاهدة ١٨٩٢ عقدت مع كافه امراء ساحل عمان تنص على اعطاء بريطانيا السيطرة والهيمنة على الامور السياسية والاقتصادية والعسكرية في كل الامارات والغاء حرية التعامل السياسي والاقتصادي من قبل الامراء مع أي دولة الا بعد الرجوع الى بريطانيا .

ومن جراء هذه المعاهدات تمثل الوجود الاستعماري في الامور التالية :

١ — السيطرة السياسية وتتمثل في وجود المقيم السياسي البريطاني والمستشارين البريطانيين في كل امارة ، ومهماتهم تشمل الشؤون الداخلية والخارجية .

٢ — الوجود العسكري ويتمثل في القواعد الاتية :

أ — قاعدة الشارقة الجوية .

ب — قاعدة المنامة للمشاة .

٣ — اقامة شبكات تجسس على راسها الضباط البريطانيين ومهمتها ملاحقة نضالات الجماهير الشعبيه .

٤ — الوجود الاقتصادي ويتمثل في الشركات البترولية والاحتكاريه وغيرها من الشركات التجاريه للاستثمار الراسمالي والاستغلال والنهب للثروه الوطنية .

امارة البحرين :

معاهده صداقة بتاريخ ١٥ أغسطس ١٩٧١ بدلا من معاهدة ١٨٩٢ وتربط البحرين بتوثيق العلاقة والتشاور المستمر مع بريطانيا .

ولا تزال القواعد البريطانيه والامريكيه الجويه والبحريه متواجده فيها في المناطق التالية :

المحرق — الجفير — الهملة .

أن المعاهدات والقواعد المذكوره في هذه المذكرة تكفي للاثبات بالدليل الامبريالية المباشره على مجمل الملموس مدى تغلغل السيطره الاوضاع العسكريه والاقتصادية في بلادنا . والسؤال المطروح :

كيف تتفق قوانين الجامعة العربية الخاصة لشروط القبول لعضويتها ؟!

هذه المعاهدات والقواعد الموجوده والتي لا زالت موجوده تحت شعار (معاهدات صداقة) !!.

تدركون ولا شك ماذا تمثل هذه القواعد ؟ وما مهماتها ؟ وكيف تنطلق الطائرات البريطانية من قواعد وخاصة صلالة لالقاء قنابلها المحرقة والمدمرة على شعبنا ؟!!

كما أن المعاهدات التي تسميها بمعاهدات صداقة تعني استمراريه وجود القواعد العسكريه واستمراريه النهب والسرقة لخيرات وثروات بلادنا مهما حاولت الامبرياليه من تغليف وانزال الستار على نوعيه هذه المعاهدات والقواعد .

اننا اذ نحملكم مسؤولية تاريخية في أي تجاهل من جانبكم لقضية نضال شعبنا وطبيعة المخططات الامبريالية التي تحاك ضده ونؤكد لكم من جديد أننا قادرون على اسقاط هذه الكيانات الهزيلة والعميلة وطرد اسيادهم الاستعماريين من بلادنا بواسطة الحرب الشعبية الطويلة الامد .

وفي النهاية ندعوكم لزيارة المنطقة المحررة لتطلعوا بأنفسكم على الحقيقة وعلى سيطرة الثورة على المناطق المحررة وعلى طبيعة الحرب الاجرامية القذرة التي تشنها القوات البريطانية وجيوشها المرتزقة ضد شعبنا .

باسم شعبنا المناضل نطالبكم بالالتزام بقوانين الجامعة العربية ومنع هذه الدويلات العميلة (البحرين وسلطنة عمان) من الدخول للجامعة العربية .

تقبلوا تحياتنا الكفاحية ودمتم سندا للثورة .

اللجنة التنفيذية للقيادة العامة للجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل

البعث السوري يواصل تقييد العمل الفدائي ويدعم النشاط المناوئ لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

أعلنت الحكومة السورية رسميأ أنه تقرر ضمن «سياسة الانفتاح على كل المواطنين» رفع الحراسة عن أملاك مئتين من السياسيين والتجار والصناعيين السوريين .

وكان النظام السوري قد اتخذ في أواخر الشهر الماضي قرارأ بالعفو عن كل المجندين الهاربين من الخدمة العسكرية ومعظمهم من أبناء «العائلات» السورية ، والذي يبلغ عددهم عدة آلاف .

تأتي هذه التدابير تكملة لسلسلة التراجعات التي بدأها الحكم السوري منذ انقلاب حافظ الاسد على الصعيدين الاقتصادي والسياسي .

ان هذه التراجعات لاقت صدى لها في سياسة النظام السوري تجاه المقاومة الفلسطينية التي بدأت مؤخرا بشكل خاص تاخذ مجرى جديدا باتجاه وضع العراقيل أمام الوجود الفدائي في سوريا .

فمنذ « الانفتاح » على السعودية لعب النظام السوري ، لاثبات حسن نيته تجاه الرجعية السعودية ، دورا هاما في عملية الضغط بشتى الوسائل على المقاومة الفلسطينية لاجبارها على حضور مؤتمر المصالحة في جدة والقبول بالشروط التي وضعها النظام الاردني بموافقة سعودية — مصرية .

ففي الفترة الاخيرة اتخذت السلطات السورية عدة اجراءات استهدفت تقييد حرية تحرك الفدائيين على الاراضي السورية :

* تم تشديد مراقبة تنقلات الفدائيين في مناطق الحدود وفرض على الفدائيين القادمين الى سوريا ابراز تذاكر هوياتهم مع أوامر قيامهم بالمهمات .

* فرض على المقاومة ابلاغ استخبارات الجيش مسبقا عن كل العمليات المزمع القيام بها ضد اسرائيل وكذلك أسماء الفدائيين الذين يشتركون فيها .

* وقد ذكر أن الجيش السوري قد أبلغ قادة المقاومة أنه يحتفظ ، في حال تعرض النظام الداخلي للخطر ، بحق تطويق معسكرات الفدائيين .

ومن المعلوم أن هذه المحاولات البعثية للضغط على المقاومة أتت في وقت احتدم فيه النزاع داخل منظمة فتح بين الذين أيدوا الاشتراك في مؤتمر جدة والذين وقفوا ضد هذا الاشتراك . وكان التيار المحبذ للمصالحة مع النظام الاردني ، والذي شكل أقليه خلال مؤتمر فتح الاخير ، قد وجد في الاجراءات السورية الاخيرة دعما له للحد من نشاط التيار الوطني واضعاف اتصالاته التي اقامها مع المقاتلين في القواعد . وكان دعم جريدة « الثورة » السورية الرسمية للتيار المؤيد للمصالحة واضحا في هذا المجال في المقالات الموجهة ضد من اسمتهم الجريدة « بالذين يستغلون العمل الفدائي » !.

ولم تقتصر محاولات النظام السوري لارضاء الرجعية العربية على المقاومة الفلسطينية بل امتدت الى دعم النشاط الهادف الى الاطاحة بالنظام الوطني في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية . فقد أفادت الانباء الواردة في دمشق أن وزير الداخلية قام بسلسلة اتصالات مع مناوئي الحكم في اليمن الديمقراطية لتشكيل جبهة معارضة تعقد أول مؤتمر لها في بيروت وتعمل بمساعدة دول الاتحاد والسعودية على ضرب النظام الوطني في اليمن الجنوبية .



تونس

بين "ديمقراطية" النظام و"وطنية" المجاهد الاكبر!

تحكم مؤتمر مونستير للحزب الدستوري التونسي بمجمل الحياة السياسية في تونس خلال العام الماضي كله . فالتحركات السياسية الظاهرة تكاد تقتصر على صراعات الكتل داخل النظام البورقيبي والتي صادف موعد تفجيرها اقتراب أجل « المجاهد الاكبر » والتنافس على تركته .

فالمناورات والصراعات كانت تهدف الى السيطرة على المؤتمر وان اختلفت الوسائل التي استعملتها كل من الكتلتين . فزعماء الكتلة المحافظة يريدون ارساء سيطرتهم بواسطة بورقيبة وقدرته على الهيمنة على مندوبي المؤتمر ، واعتبروا أنهم قد أحرزوا نصرا نهائيا على خصومهم حين سمى بورقيبة الهادي نويرة ، رئيس الوزراء ، خلفا له :

أما المجموعة الليبرالية التي كانت تعتمد على نفوذها بين كوادر الحزب الوسيطة ومنظمات الشباب ، فقد تحركت باتجاه العمل داخل اطر الحزب الدستوري ، خاصة بعد تصفيتها من مراكز الحكم .

ولكن المؤتمر خذل « المجاهد الاكبر » ومن اعتمد على بركته ، وجاء ولي عهده خامسا من حيث عدد الاصوات التي نالها في انتخاب اللجنة المركزية . وفاز الزعماء الليبراليون ، المبعدون عن الحكم ، بعدد من الاصوات يقارب الاجماع .

ما معنى هذا التصويت ؟ انه يعني أول ما يعني أن الصراع بين الكتلتين الكتلة المحافظة ، الداعية الى ابقاء النظام على ما هو عليه ، والكتلة الليبرالية ، التي تجد من الضروري ادخال اصلاحات جزئية على النظام لتجنب الانفجار ، لم يحسم بعد ، وهو على كل حال غير قابل للحسم داخل الاطر التونسية نظرا للارتباطات الخارجية لكلا الكتلتين . وتأييد جهاز الحزب للمستيري وجماعته ضد المحافظين سيؤدي بعد موت بورقيبة الى تفجير ازمة قد تفسح المجال واسعا أمام تحرك المجموعات التقدمية لانه سينتج عنها تصدع في السلطة وتفسح في صفوف الحزب . وهذه الصراعات لا تخرج اطلاقا عن أطر النظام القائم ولا يمكن لاي طرف وطني أن يبنى خطا سياسيا بالاعتماد عليها ، باعتبارها قادرة على احداث تغيير فعلي في بنية الحكم الحالي . فاذا كان المستيري ومن لف لفه يدعو الى الليبرالية فان ذلك هو في نظره أفضل سبيل لانقاذ النظام القائم ، وعلينا أن لا ننسى أن المستيري وبن عمار كانا من زعماء الحملة التي أطاحت بن صلاح .

أحمد المستيري

الديمقراطية البورقيبية

غطت الصحف البرجوازية اللبنانية مؤتمر مونستير بشكل واسع وكانت تشدد على « الديمقراطية » التي تعيش تونس في نعيمها، وذلك بهدف واضح : تبيان « مناعم » الحياة « الحرة » التي تعيشها تونس صديقة الغرب ، واعطاؤها مثلا يحتذى به للذين لا يزالون متمردين في السير على طريق « الديمقراطية الغربية » . ويا لها من ديمقراطية غربية ، على كل حال : ديمقراطية القتلة ، قتلة بن يوسف والسحيمي ، ديمقراطية تمنع فيها الاضرابات وتقمع المظاهرات بالسلاح ، ديمقراطية من يقول أن لا تعدد احزاب في تونس لان الشعب لم ينضج بعد ما فيه الكفاية ليصبح في مستوى تقبل تعدد الاحزاب ، كما قال بورقيبة في حديث اخير له الى صحيفة « لوموند الفرنسية » : صحيح أن رئيس الجمهورية ينتخبه الشعب مباشرة ولكن هناك مرشح واحد فقط لا غير يحدده الحزب وعلى الشعب بعد ذلك أن ينتخب من يشاء بحرية كاملة !! وبالاخص بعد أن سمى « الحبيب » خلفه واعطاه بركته وكان شعب تونس ملك له يولي عليه من يشاء ويورثه لمن يشاء .

وبورقيبة الذي اراد أن يختم مؤتمر مونستير باحياء ذكرى شهداء الاستعمار الفرنسي في بنزرت صرح لمراسل « لوموند » أنه كان دائما صديقا للغرب حتى وهو في السجون الفرنسية !.

غريب أمر « المجاهد الاكبر » ، انه يعلن في ذكرى بنزرت صداقته لجلادي شعبه . والحبيب يرى ، كما قال في الحديث نفسه ، أن المسؤولية في عدم حل القضية الفلسطينية تقع على الفلسطينيين « لانهم أكثر تصلبا من الاسرائيليين » ، صحيح أن وقاحة الرجعية العربية لم تعد تعرف الحدود ولكن بورقيبة قد فاق الجميع (وهذه ليست أول مرة) صفاقة .

ويعاقب الحبيب الدول العربية على خلافاتها بنفض يديه من القضية الفلسطينية كلها « مكتفيا باسداء النصح عندما يطلب منه » وهذا طبيعي ، فالقضية لا تهم تونس الا من بعيد ولا علاقة لشعب تونس بشعب فلسطين ، ألم يعلن بورقيبة في يوم من الايام أن تونس جزء من أوروبا ؟

بعد فشل الانقلاب اليميني :

نهوض المعارضة العمالية في المغرب

رغم اشتداد حملة القمع على أثر محاولة الانقلاب الفاشلة — حادثة السخيرات — فأن نضالات الحركة الجماهيرية المغربية آخذة في التصاعد . أن عمال مناجم خريبكة مضربون منذ أكثر من شهر ، يتضامن معهم الآلاف من رفاقهم . فيما يلي نص البيان الذي أصدره الاتحاد الوطني للقوات الشعبية حول الاضراب :

« يقوم عمال خريبكة منذ ٢٣ يوما باضراب بطولي ، صامد كوسيلة فعالة لفرض مطالبهم المشروعة ، المتعلقة برفع الاجور وتحسين شروط العمل وشروط التقاعد وتوفير الضمان الاجتماعي والسكن .

وأن هذا النضال المتصاعد للطبقة العاملة ليبرهن من جديد على أن الحكم الاستبدادي — الرجعي ، لم يستطع ولن يستطيع وقف مد النضالات الثورية التي تعبر عن الصراع الطبقي المتاجج الذي تلتحم فيه الجماهير الشعبية وفي طليعتها الطبقة العاملة من جهة ، والحكم الرجعي والاستعمار الجديد والامبريالية من جهة أخرى .

ولم يستطع الارهاب البوليسي ، وتجميد الاجور ، وتهديدات الطرد أن تفت في عضد عمال المناجم أو تؤثر في نضالاتهم بل على العكس من ذلك فانها لم تعمل الا على الهاب عزمهم وتقوية ارادة النضال فيهم والزيادة من يقظتهم ، ازاء كل المناورات التي ترمي الى اجهاض حركة كفاحهم .

وعلى الرغم من الصمت المطبق الذي يلتزمه الحكم الرجعي ازاء مطالب العمال ، وتحديا للسياسة « الانتظارية » والمناورات والكواليس على حساب المطامح العميقة للعمال فان عمال مناجم خريبكة قد أعطوا المثال الحي على مدى الطاقة النضالية الهائلة التي تتوفر عليها الطبقة العاملة ، كما برهنوا على رفضهم الصارم لكل المساومات والمتاجرات التي تجعل مطالب العمال وسيلة لتدعيم المصالح الشخصية وتتخذ من كفاحهم مطية لتأكيد « المواقع » أمام أعين الحكم أملا في القفز ، حين تحين الفرصة الى مقاعد المخزن .

وان حركة عمال خريبكة التي تترجم أزمة اقتصادية — سياسة حادة في البلاد سرعان ما اتسع نطاقها لتشمل قطاعات فوسفاطية أخرى ، وهكذا فان عمال مناجم اليوسفية قد عبروا عن تضامنهم والتحامهم الجماعي بنضال رفاقهم عمال خريبكة ، كما أن عمال وموظفي المكتب الشريف للفوسفاط بالرباط قد قاموا بدورهم بتظاهرة جماهيرية أمام مكتب الادارة دفاعا عن مطالبهم المشروعة ، وازاء اصرار المسؤولين على رفض مطالبهم فقد قرروا : شن اضراب انذاري ، يوم الاربعاء : ١٣ أكتوبر ١٩٧١ لمدة : ٢٤ ساعة مبرهنين عن نضجهم النقابي ، ومؤكدين تصميمهم على مواصلة المعركة حتى تتحقق مطالبهم العادلة .

وان هذا النضال الصامد الذي يلتحم فيه عمال وموظفو الفوسفاط لهو نضال مرير وعادل ، انه صورة حية للتذمر العميق الذي تعيشه الجماهير الشعبية الكادحة والذي عبرت عنه بواسطة التحركات الجماهيرية ليعبر في الحقيقة عن رفضها النهائي لاستبداد الاقطاع ، للنهب المنهجي لخيرات الشعب وللفساد ومرض الرشوة المنتشر في كل قطاعات الدولة ، للاستبداد السياسي والقمع الفاشستي .

وان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي يجسد الارادة الشعبية للتحرير اذ يؤكد مساندته التامة والمطلقة للمعركة المشروعة التي تخوضها الطبقة العاملة لفرض مطالبها العاجلة ، ومن أجل تحقيق مطامحنا العميقة في التحرر السياسي والاجتماعي في اطار نظام الانتاج الاشتراكي ، ليدين كل المناورات — كيفما كان مصدرها وحيث كان ماتاها — الرامية الى المساومات والمتاجرات ضدا على مصالح العمال وعلى حساب نضالهم .

رفاقنا العمال :

— مزيدا من اليقظة والوحدة في نضالكم .

— عاشت الطبقة العاملة موحدة ومنظمة .

— والنصر لكم في كفاحكم .

فيتنام: الثوار يحتفظون بالمبادرة لقيادة الشعب الفيتنامي إلى النصر..

تضافرت في الفترة الاخيرة مجموعة من الاحداث ذات المغزى حول تطور الحرب في فيتنام منذ فترة :

١ — الازمة السياسية في فيتنام الجنوبية، التي ظهرت بعزلة ثيو السياسية وحكومته العميلة ، في « المعركة الانتخابية » التي جرت في ٣ تشرين الاول ، وهي نموذج للانتخابات التي تجري في نظام يقوم على دعم الامبريالية الاميركية له .

٢ — التصريحات المستمرة والمتناقضة للاميركيين ، حول عدد الجنود الذين سيسحبون من فيتنام ، وتاريخ الانسحاب ، وطبيعة القوى التي ستبقى : وهي بمعظمها معدة للاستهلاك الداخلي ، وتهدف الى تخفيف الضغوط الداخلية ، ومنعها من التضخم من جديد كما حدث في بداية هذا العام .

٣ — الاعلان عن زيارة نيكسون لبكين وما رافقها من تضخيم لمعنى الزيارة واحتمالات ايجاد مفتاح الحل للمازق الاميركي في فيتنام * ثم زيارته لموسكو ، حيث كتب أحد الصحافيين السوفييت : فيكتور لويس ، أحد المقربين من السلطة ، معتبرا أن اللقاء بين نيكسون والقادة السوفييت من شأنه أن يقرب نهاية الصراع « فالولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي اذ يكتشفان مصلحة مشتركة في هذا الشأن ، فان السباق نحو السلام قد بدأ» (لوموند ١٣—١٠—١٩٧١).

ولكن هذه الاحداث ، مهما بلغت درجة أهميتها ، فلا يمكنها أن تطغى على العامل الاساسي والاكثر حسما في تطور الحرب المظفرة في فيتنام : النشاط العسكري على الارض الفيتنامية ، والاستراتيجية الطويلة المدى ، للثوار الفيتناميين والهندو صينيين . هذا العامل وحده هو الذي يعطي معنى المازق الاميركي ، والافلاس السياسي لعملائه المحليين .

فالنشاط العسكري للثوار الهندوصينيين الذين كانوا يتصرفون كما لم يهدأ طيلة الاسابيع الاخيرة ، كما لو كانوا سيحاربون لسنوات طويلة واستئناف القصف الاميركي لفيتنام الشمالية ، ، يشير بوضوح الى حدة هجمات الثوار الفيتناميين ضد تجمعات جيوش ثيو في منطقة خيسانه . ففي ١٤ أيلول ١٩٧١ ، قام الفيتكونغ بهجوم كبير في المنطقة الشمالية من فيتنام الجنوبية وذلك مساندة لعمل الثوار في قطاع الريف ، وللنضال السياسي في المدن عشية « انتخابات » الرئاسة . وقد بدأ جيش الحكومة العميلة يتراجع اعتبارا من ١٩ أيلول ، تحت وطأة هجمات الثوار التي قامت في نفس الفترة ، في جنوب البلاد (غابة أومينه) حيث شتت الثوار قوات فيتنام الجنوبية وكبدوها خسائر فادحة (٢٠٠ قتيل في ثلاثة أيام) . كما كانت هجمات قوات التحرير ، عنيفة أيضا على الحدود الكمبودية — الفيتنامية . ولم تستطع الغارات الاميركية في هذه المنطقة من أن تمنع الثوار من القيام بـ ٣٠٠ هجوم منذ أكثر من عشرين يوما .

فالاستخدام المستمر لخط هوشي منه من قبل ٨٠٠٠٠ من جنود فيتنام الشمالية ، وهجماتهم الدائمة ضد القوات الملكية اللاوسية (حسب تصريحات حكومة لاووس .) تثبت عدم الفعالية الكلية للقصف الاميركي ، في وقف الهجمات العسكرية للثوار ، وفي منع التنسيق بين قواتهم في المنطقة الواسعة ، التي تشمل : جنوب لاووس ، شمال شرق كمبوديا ، والمرتفعات الشمالية لفيتنام الجنوبية .

من هذه المواجهات يمكن استخلاص أمرين : من جهة غياب تدخل القوات البرية الاميركية ، والتشديد من جديد على المساندة الجوية للقوات العميلة . ومن جهة أخرى الخسائر المستمرة لهذه القوات وعدم فعالية المساندة الجوية الاميركية ، أي ، في الواقع، الفشل الذريع على الصعيد العسكري لسياسة « الفتنمة » (اقتتال الاسيويين فيما بينهم)

أما على الصعيد الفيتنامي الخاص فان هجمات الاسابيع الاخيرة تدخل ضمن استراتيجية سياسية عسكرية ، طويلة المدى، متفقة مع تحليل التدخل الاميركي منذ بداياته. مما يسمح للقوى الثورية بالاحتفاظ بزمام المبادرة ، الذي اكتسبته على الصعيدين العسكري والسياسي .

فتحليلات جبهة التحرير الوطنية ، تعتبر أن التدخل الاميركي في الهند الصينية مر في ثلاث مراحل :

المرحلة الاولى (« الحرب الخاصة »)التي انتهت عام ١٩٦٥ ، مع نزول أول دفعة من القوات المحتلة في الجنوب وبدء الغارات الجوية على الشمال .

المرحلة الثانية كانت مرحلة « الحرب المنطقية (نسبة الى المنطقة) » حيث شاركت فيها تايلاند .

المرحلة الثالثة وهي مرحلة « الحرب الخاصة الموسعة » التي ابتدأت عام ١٩٦٨ مع توقف قصف الشمال والتدخلات المتتالية في كمبوديا واللاووس .

فاستراتيجية ثوار جبهة التحرير الوطنية، كما أعيد النظر فيها عام ١٩٦٩ ، تتفق مع هذا التحليل عن التدخل الاميركي . وحتى عام ١٩٦٩ كانت عملياتهم تهدف الى اجبار الاميركيين على البدء بالانسحاب العسكري . وفي المرحلة الراهنة فانهم يحاولون التعجيل بحركة الانسحاب هذه ، والوصول الى اتفاق على الانسحاب الكامل والى قلب النظام العميل في سايغون . وهذا هو مضمون « النقاط السبع » التي قدمتها الحكومة الثورية المؤقتة في تموز الماضي . (راجع « الحرية ») . فالثوار يعتبرون أن هذه المرحلة ستطول ومن هذا المنظار تلخذ هجماتهم طابع الهجوم المصغر والمستمر ، تحت شعارات « اضعاف افضل الوحدات العسكرية السايغونية ، وتغذية الاضطرابات الاجتماعية والسياسية في القطاع المديني (قصف المراكز المدينية ، مرات كثيرة ، اثناء الانتخابات ، لمساندة المعارضة ضد ثيو) بقصد افشال مشاريع « التهدئة » .. وتوفير القوات العاملة ، بحيث تحتفظ بحيويتها في هذه المرحلة الطويلة المدى ، خاصة وأن هناك احتمال بقاء قوات احتياط اميركية (من ٥٠ ألف الى ١٠٠ ألف جندي) مما سيؤخر حتما التوقيع على اتفاقية الانسحاب الكلي .

الا أن جبهة التحرير الوطنية ، بدأت عمليا التحضير لما يسمونه المرحلة الجديدة : وهي المرحلة التي تاتي بعد الانسحاب الاميركي وقلب نظام ثيو ، أي أنها مرحلة الحكومة الائتلافية المؤقتة (وهذا ما أشارت اليه « النقاط السبع ») حتى الانتخابات العامة . وهذه المرحلة يمكنها أن تدوم ، حسب تقديراتهم من ٥ الى ١٠ سنوات . ولذلك فان النضال يجب أن يتم على جبهات ثلاث (سياسية ، واقتصادية ، ودبلوماسية) مع مساندة بعض العناصر المسلحة .

وقد بدأ التحضير السياسي لهذه المرحلة، منذ سنة ، بتأسيس وحدات صغيرة تدعى « المانغ » أو « قوات التنسيق الريفي » يديرها ثلاثة قادة عسكريون ، ومفوض سياسي وهذه الوحدات الصغيرة تتألف من ١٢٠ رجلا (مشاة ، وحدات عسكرية خاصة ، ومغاوير محليون) بالفو الحركة ، ومهمتهم تحضير الارضية السياسية والعسكرية لهذه المرحلة الجديدة . ودورهم يتركز حاليا بملء الفراغ الذي خلفه انسحاب القوات الاميركية في الريف ، وتقوية حرب العصابات المحلية ، واستقبال الهاربين من الجيش العميل بهدف تسييسهم وكسبهم ، واعادة بناء البنى السياسية في الريف في نفس الوقت الذي تساند النضال السياسي في المدن .

فبناء هذه الوحدات الصغيرة السياسية — العسكرية يثبت تصميم الثوار الفيتناميين على ربط نضالهم من أجل الاستقلال من الاستعمار بالنضال من أجل اعادة البناء السياسي والاقتصادي لفيتنام اشتراكية ، حرة ، موحدة . الا أن الامر العاجل يظل تصميمهم على تسوية مشاكلهم بأنفسهم ، وذلك باعطاء الاولوية للنضال السياسي — العسكري على أرض المعركة .

جنود اميركيون متمردون في قاعدة « بيس » بفيتنام الجنوبية

* في مقابل ذلك تأتي التصريحات الصينية لتكون أكثر وضوحا : ان شعوب الهند الصينية هي وحدها القادرة على حل مشاكلها ، وتحديد مصيرها .

مذكرة الحكومة الثورية المؤقتة إلى دول عدم الانحياز حول القضية الفيتنامية

انعقد الاجتماع الاستشاري الوزاري لبلدان عدم الانحياز في نيويورك في الثلاثين من الشهر المنصرم . وقد وجهت السيدة نغوين ثي بينه — وزيرة خارجية الحكومة الثورية المؤقتة لفيتنام الجنوبية — الى هذا الاجتماع نداء نقتطف منه المقاطع الرئيسية التالية :

١ — باسم الحكومة الثوية المؤقتة لفيتنام الجنوبية ، تقدمت في الفاتح من تموز الى مؤتمر باريس حول فيتنام ببرنامج من سبع نقاط يرمي الى وضع حد للحرب واعادة السلم لفيتنام الجنوبية ، يحدوني الى ذلك الرغبة في انهاء قضية فيتنام الجنوبية سلميا (...) .

لكن حكومة الولايات المتحدة لا زالت تتمسك حتى الان بموقف سلبي جدا تجاه هذا البرنامج . فقد رفضت تحديد موعد نهائي تنسحب فيه من فيتنام الجنوبية ، خلال عام ١٩٧١ ، كافة القوات الاميركية وقوات الاقطار الاجنبية الاخرى المنضوية في المعسكر الاميركي. واعادة هذه القوات الى بلادها بكل هدوء واطلاق سراح جنود جميع الفرقاء والمدنيين المعتقلين خلال الحرب . كذلك رفضت وقف مساندتها لزمرة ثيو المسعورة الحاكمة حاليا في سايغون بغية افساح المجال أمام حل ملائم لمسألة السلطة في فيتنام الجنوبية . ثم استخدمت الارهاب والخداع لتمكين زمرة ثيو من كسب انتخابات ٢٩ اب ١٩٧١ لمجلس نواب فيتنام الجنوبية . وها انه ينظم مهزلة انتخابات الرئاسة في ٤ اكتوبر ١٩٧١ حيث تقدم ثيو كمرشح اوحد ، وذلك للاحتفاظ بادارة نغوين فان ثيو كأداة لـ « فتنمة الحرب » ..

٢ — وفي الوقت ذاته فان ما يقارب ٣٠٠ الف عسكري اميركي واجنبي بالاضافة الى اكثر من مليون من جنود جيش سايغون (الذي تجهزه وتقوده الولايات المتحدة) يشنون بلا كلل عمليات الارهاب المسماة « حملة تهدئة »، حاشدين السكان المحليين في الاف من معسكرات الاعتقال . وقد بنيت السجون المزودة بـ « اقفاص النمور » في اماكن عدة . ان القنابل — بما فيها قنابل الـ ١٥ الف كيلو من انفجارية وسامة — لا زالت تنهال على قرانا، قاتلة المدنيين الابرياء وزارعة الدمار في طول البلد وعرضه .

وبالاضافة الى ذلك كله ، فان الحكومة الاميركية قد شنت عدة غارات استطلاع وقصف جوية ضد فيتنام الشمالية ، خارقة بذلك تعهدها السابق بالوقف غير المشروط للقصف الجوي وسائر اعمال الحرب ضد جمهورية فيتنام الشمالية الديمقراطية . أكثر من ذلك، ففي الواحد من أيلول ، يوم افتتاح الدورة السادسة والعشرين للجمعية العامة للامم المتحدة ، ارسل السيد نيكسون ٢٥٠ قاذفة قنابل قصفت وحصدت بالرشاشات قرى جمهورية فيتنام الديمقراطية في مقاطعة « كوانغ بينه » ، على بعد اكثر من ٥٠ كيلو مترا الى الشمال من الخط ١٧ . وكنتيجة لذلك قتل وجرح العديد من المدنيين وساد جو متوتر ، وتعرقلت اجتماعات مؤتمر باريس حول فيتنام .

٣ — ان الوضع المبين اعلاه يشير بوضوح الى ان الولايات المتحدة الاميركية ، بدلا من أن تفاوض بجدية ، تسلك بعناد ، وعن سابق تصور وتصميم ، طريق الحرب المغامرة في محاولة يائسة لاحراز انتصار عسكري والتفاوض من موقع قوة وفرض الاستعمار الجديد على شعبنا .

ازاء هذا الوضع الخطير ، الذي يهدد السلام والامن في جنوب شرق اسيا والعالم ، ووفاء للقرار الاجماعي الذي اتخذه مؤتمر الشعوب غير المنحازة المنعقد في أيلول ١٩٧٠ في لوساكا (زامبيا) حول جنوب شرق اسيا، اود — باسم الحكومة الثورية المؤقتة لفيتنام الجنوبية ، عضو مجموعة الدول غير المنحازة — ان ارجوكم باخلاص :

● أن تدينوا بحدة حكومة الولايات المتحدة الاميركية على اطالة وتوسيع الحرب في اقطار الهند الصينية .

● ان تطالبوا بحزم أن تحترم الحكومة الاميركية احتراما جديا حق تقرير المصير لشعب فيتنام الجنوبية وشعوب الهند الصينية الاخرى ، وبخاصة أن يتخلى عن مناوراته الرامية الى فرض ادارة نغوين فان ثيو على شعب الفيتنام الجنوبية (...)

● ان تقدموا مساندتكم وتأييدكم لبرنامج السلام ذي النقاط السبع الذي قدمته الحكومة الثورية المؤقتة لفيتنام الجنوبية الى مؤتمر باريس حول فيتنام ، وهو البرنامج الذي لقي تقديرا بالغا لدى معظم اعضاء مؤتمر الدول غير المنحازة الذين اقروه وايدوه ، واعتبروه قاعدة سليمة لحل مشكلة فيتنام الجنوبية . وان تطالبوا الحكومة الاميركية ان ترد بجدية على هذا البرنامج لكي تفسح المجال امام مؤتمر باريس ان ينهي الحرب ويعيد السلام الى بلدنا .

ايرلندا: العنف المنظم واحتمالات الحرب الشعبية

تكتسب الاحداث التي تعاقبت على ايرلندا خلال الشهر الماضي دلالات سياسية واجتماعية واضحة . ومن أهم هذه الدلالات عملية تبني الثوار للعنف المنظم وتصعيده رغم كل محاولات التطويق والقمع التي تمارسها حكومة بريطانيا وايرلندا الشمالية ، ورغم التدخل العسكري البريطاني الذي بدأ يأخذ شكل احتلال فعلي للبلد . ان نظرة سريعة لهذه الاحداث وللقوى الاساسية البارزة فيها تمكننا من تقديم بعض الملاحظات حول الوجهة الجديدة التي يتجه نحوها النضال الوطني في ايرلندا .

لقد تسللت الاحداث منذ أوائل أيلول على صعيدين : الصعيد الاول هو صعيد العنف المنظم الذي يمارسه الجيش الجمهوري الايرلندي . والصعيد الثاني هو صعيد التحركات البريطانية العسكرية والسياسية الهادفة لقمع هذا التحرك لصالح الطبقة الحاكمة في ايرلندا الشمالية .

تميز العنف المنظم الذي قام به الجيش الجمهوري الايرلندي بالتصعيد المستمر حتى تحقيق المطالب (اهمها الاعتراف بالحقوق المدنية للكاثوليك) . واتخذ ذلك طابع حرب شعبية فعلية داخل المدن يساهم فيها سكان الاحياء مساهمة مباشرة بمساعدة عناصر الجيش الجمهوري ماديا وبشريا .

كما نظمت أيضا حركة الحقوق المدنية سلسلة من الندوات الجماهيرية تم فيها نقاش المطالب والمواقف الراهنة . ولقد تدخل الجيش البريطاني ليقمع هذه الندوات فاصطدم بالجماهير التي كانت تشارك فيها . ثم على أثر مقتل طفلة داستها عربة مصفحة بريطانية نظمت انتفاضة مسلحة في حي « بوغ سايد » وهو نوع من « غيتو » كاثوليكي . فاقيمت المتاريس والحواجز وطاردت الجماهير الجنود البريطانيين بالحجارة والمتفجرات عدة ساعات متوالية .

وفي الخامس عشر من أيلول الماضي قرر فولكنر رئيس وزراء ايرلندا الشمالية توقيف ٢١٩ شخصا دون محاكمة ولمدة غير محدودة . وصرح أن هذه التدابير تهدف الى احباط « مؤامرة مسلحة » وليست موجهة ضد الكاثوليك بالذات . وتولى نائب من نواب الاقلية تكذيب ذلك بقوله أن هناك شخصا واحدا غير كاثوليكي بين الموقوفين . ورد الجيش الجمهوري على هذه التدابير بسلسلة من العمليات تميزت خصوصا بتفجير القنابل البلاستيكية . ولقد أصبحت هذه العمليات تتتابع بطريقة غير متقطعة في بلفاست ولندن بري .

على صعيد التحركات العسكرية البريطانية فقد تميزت بتصعيد القمع وهي تتجه أكثر فأكثر نحو احتلال عسكري فعلي سيربط الاسس مباشرة بالحكومة البريطانية . (قررت الحكومة البريطانية في ٩ تشرين الاول ارسال ثلاثة أفواج أضافية ١٥٠٠ رجل — الى ايرلندا الشمالية . بذلك يصبح عدد الجنود الموجودين هناك حاليا ١٣٦٠٠ جندي) . أما على الصعيد السياسي فهناك شيء واحد ذو دلالة هو دخول ايرلندا الجنوبية طرفا ممكنا للمساهمة في حل الازمة . ان المحادثات الثلاثية التي تمت بين رؤساء الوزارات الثلاث هيث ، فولكنر ، ولينش تكرس هذا التدخل الذي يرمي فعليا لاستمالة الفئات الكاثوليكية الوسطى ورجال الدين الكاثوليك الذين استنكروا « مشاغبات الجيش الجمهوري وعنفه » . ولقد استنكر الجيش الجمهوري — الذي يعمل من داخل ايرلندا الجنوبية . مركزه الاساسي في دبلن العاصمة — اجتماع لينش مع البريطانيين متهمين اياه بالتآمر على الثوار . كما قام — اثناء المحادثات — أيام ١٧ و ١٨ أيلول باكثر من ٤٥ عملية : كمائن — انفجارات حرائق — الخ ..

القوى الرئيسيه

١ — حزب الاتحاديين الذي يمثل الزمرة الحاكمة اللالستر . وهو يتألف من تحالف غير متجانس يضم كبار الملاكين العقاريين والصناعيين والفلاحين والبرجوازية الصغيرة المدينية وبعض العمال وابان هذه الاحداث برز فيه اتجاهان : الاول المتمثل حاليا بحكومة فولكنر ، وهو الجناح « المعتدل » ، يرفض أن ينظر باي قضية حدودية ولكنه مستعد لتامين بعض الحقوق المدنية للكاثوليك ، وهذا ما لا يهدد مصالح الفئة التي يمثلها ، كبار الملاكين العقاريين والصناعيين . أما الاتجاه الثاني وهو يمثل الطبقة البورجوازية الصغيرة المدينية ويقوده القس بايسلي فهو الجناح اليميني الاكثر تطرفا . اذ يطالب باعادة انشاء القوات الخاصة « ب » وهي ميليشيا بروتستانتية انشاتها الطبقة الحاكمة لقمع الحركات الكاثوليكية وامتازت بأعمالها الارهابية العنيفة الى أن حلتها الحكومة عام ٦٨ . وتتعرض هذه الفئة لاضرار بالغة اذا ما تحققت مطالب الكاثوليك لذلك فانها تخوض معركة وجودها ضد اليد العاملة الكاثوليكية وتؤيد تاييدا مطلقا الوجود البريطاني في المنطقة .

٢ — حزب الوطنيين الكاثوليك الذي يضم الفئات المتوسطة الكاثوليكية المرتبطة برجال الدين الذين يهيمنون ايديولوجيا على التنظيم كابحين تطوره الثوري . ولقد راهنت الحكومة البريطانية على اكتساب هذه الفئات بدعوة لينش رئيس وزراء ايرلندا الجنوبية الى المحادثات .

٣ — القسم الاخر من الكاثوليك الذي يتألف من أوسع الفئات العمالية والفئات الدنيا من المزارعين والعمال الزراعيين فهو يؤيد الجيش الجمهوري الايرلندي تاييدا مطلقا ويساهم معه في بعض العمليات الى جانب المساعدات المادية التي يقوم بها والعمل الدعائي في الاحياء الشعبية .

٤ — الجيش الجمهوري الايرلندي . يتالف من فئتين متناقضتين :

الاولى ماركسية تعتبر أن مشكلة الحدود جزئية اذا لم ترافق بنضال يومي ضد الرأسمالية التي تستغل العمال من جانبي الحدود . وعلى هذا الاساس فهي تطرح برنامج عمل سياسي معمق طويل الامد . أما الفريق الثاني الذي يتزعمه « شين ماك ستيوفين » فانه يعلن نفسه معاد للشيوعية ويعتبر أن مهمة النضال الوحيدة هي اعادة بناء جمهورية ايرلندية موحدة .

ولقد انتقد الفريق الاول هذه الفئة مشيرا الى عدم وجود أي وعي سياسي لدى عناصرها متهما اياها بالعيش على أوهام عام ١٩١٦ التي لا تمكنها من طرح المشكلة من زاوية الصراع الطبقي .

انطلاقا من هذه الاحداث ومن مواقف القوى المختلفة تجاهها يمكننا ملاحظة ما يلي :

● ان أعمال العنف هذه ليست ابدا أعمال ارهابية معزولة ومنحسرة . وانما نظرا للتاييد الجماهيري التي تحظى عليه وللدعم المباشر التي تؤمنه هذه الجماهير يتبين أكثر فاكثر ان المعركة تتحول باتجاه حرب وطنية شعبية طليعتها قوات الجيش الجمهوري ودعامتها جماهير العمال وسكان الاحياء الشعبية الكاثوليكية . كما أنها تحظى على تاييد نسبي في ايرلندا الجنوبية التي تسهل عمليات التسلل الى الشمال .

● لا شك أن البريطانيين يعون هذه القضية وخطورتها بالنسبة لمصالحهم ولذلك نراهم يمضون باتجاه تعميق الاحتلال العسكري وربط المنطقة بحكومة لندن بشكل أكثر تمركزا . ودلالات هذا الاتجاه واضحة : فمن تدعيم القوات المسلحة بقوات جديدة (أنظر ما سبق) الى تصريحات وزير الداخلية « مودلينغ » أن بريطانيا تريد البقاء في ايرلندا للحفاظ على الامن وتأمين العدالة !.



الحركة النقابية في لبنان ٤

المرحلة الثانية من النضال من أجل قانون العمل

تشرين الثاني ١٩٤٥ - تشرين الأول ١٩٤٦

نختتم في هذه الحلقة عرض كتاب جاك كولان عن تاريخ الحركة النقابية في لبنان من من نشأتها حتى عام ١٩٤٦ . وقد لخصها « للحرية » احد الاصدقاء .

سنة ١٩٤٦ تم جلاء الجيوش الاجنبية عن لبنان . كما نظم الاتحاد نفسه على المستوى اللبناني الشامل . وكانت النضالات التي قادها نضالات قانونية من أجل تحسين قانون العمل ثم التصويت عليه واقراره .

قانون العمل امام مجلس النواب

الاتحاد يحصل على الحق في المشاركة بصياغة قانون العمل (تشرين الثاني ١٩٤٥ — ١٩٤٦) :

لقد طالب العريس بمشاركة الاتحاد في صياغة قانون العمل. وحصل على هذا الحق وتألفت لجان لدراسة المشروع . وأوضح جورج فريحة في المقال الافتتاحي لجريدة «صوت الشعب » النقاط الايجابية والنقاط السلبية لمشروع قانون العمل . وشكل وفد نقابي في شباط ١٩٤٦ رفع الى الحكومة المطالب الاساسية بالنسبة لتشريع العمل . غير ان رد الحكومة كان باصدار قرار عن مجلس الامن الاعلى يعطي السلطة الحق بايقاف كل تحرك يهدد الامن ويلجا الى الاضراب .

الاتحاد يتابع عملية تنظيم نفسه على المستوى اللبناني . نضالات اخرى . (تشرين الثاني ١٩٤٥ — ايار ١٩٤٦) :

في كانون الاول ١٩٤٥ دعا الاتحاد الى دراسة قانون الايجارات وتشكل وفد مؤلف من الاتحاد العمالي وجمعية المستاجرين قابل رئيس الجمهورية . وفي كانون الثاني ١٩٤٦ قام العريس بزيارات للعمال في جميع المناطق اللبنانية تشكلت على اثرها عدة فروع للاتحاد واتحادات مناطق تابعة له (اتحاد نقابات الشمال . اتحاد نقابات البقاع ...) واضرب عمال سكة الحديد فاستطاعوا بمساندة الاتحاد ان يحصلوا على مطلبهم . واستطاعت جمعية عمال ومستخدمي الريجي الحصول على ترخيص بالعمل . وساند الاتحاد نضال عمال الشركات الاجنبية والشركات ذات الامتياز مما ادى الى تحقيق جزئي للمطالب التي رفعوها .

وكذلك ساند الاتحاد اضراب عمال بلدية بيروت وضغطت في سبيل الافراج عن العمال المعتقلين وتحقيق المطالب كلها . وعندما اضرب عمال ومستخدمو شركة كهرباء بيروت في ايار اتخذ الاتحاد قرارا باعلان الاضراب العام تأييدا للعمال المضربين مما ساهم في انتصار تحركهم وقد انتهت المحاكمة التي جرت بناء على دعوى تقدم بها احد العمال ضد شركة الكهرباء الى صدور حكم لصالح العامل .

من يوم النقابات في ٢٤ اذار ١٩٤٦ الى ايام ايار . دعوة مجلس النواب الى دورة استثنائية من أجل مناقشة قانون العمل :

في اذار تقرر تنظيم يوم النقابات ، واقيم في بيروت في ٢٤ اذار وركز خلاله مصطفى العريس خطابه على قانون العمل والحريات النقابية . وجرى تجمع مشابه في زحلة . وكان شهر نيسان شهر الاضرابات (عمال بلدية بيروت . عمال ومستخدمو الشركات الاجنبية ، وعمال شركة الكهرباء ...) .

وفي أول أيار هدد الاتحاد باضراب عام اذا لم يقر مجلس النواب قانون العمل وبمناسبة مهرجانات عيد العمال تكلم فرج الله الحلو في الدورة (٥ أيار) ونقولا الشاوي في طرابلس (١٢ ايار) عن المضمون الوطني والديمقراطي للمطالب العمالية . واجتمعت لجنة الادارة والعدل اجتماعا عاجلا دعي اليه مندوبون عن العمال وارباب العمل . وفي ٢٠ ايار جرى اضراب شبه عام في بيروت شاركت فيه ٢٥ نقابة وكان الاضراب شبه شامل في الضواحي الشمالية وكذلك في زحلة واقيمت بعض التظاهرات . وقد توقف الاضراب في اليوم التالي بناء على وعود رئيس الجمهورية بشارة الخوري .

فشل محاولات حزب الاتحاد وصدور قانون العمل

الاضراب الدموي في شركة الريجي . اضرابات الكهرباء وسكة الحديد (حزيران — تموز ١٩٤٦) :

لقد قاومت الشركات الاجنبية وشركة الكهرباء وشركة الريجي تطبيق القانون اللبناني فيما يتعلق باجور العمال والتعويضات العائلية، فانفجر الاضراب في شركة الريجي وطرد من المعمل ٢٤ عاملا وحدث قمع بوليسي ضد العمال المضربين واجبر العمال في فرن الشباك على العمل في ظل رقابة مسلحة . وقررت العاملات منع التبغ من الخروج من المستودع وفي ٢٧ حزيران دخلت شاحنة الى مستودع التبغ كي تنقله الى الخارج لبيعه فارتمت العاملات فاستشهدت عاملة هي وردة بطرس ابراهيم وجرح بعض العمال والعاملات واحتج الاتحاد بعنف . ولقد حدثت سلسلة اضرابات في شركة كهرباء بيروت وشركة الترامواي لنفس الاسباب وانتهت لصالح العمال اجماليا . (تعويض ومنح شهر او شهرين للعمال) .

محاولة تقسيم الحركة النقابية . جبهة العمل . جذور المسالة . (شباط ٤٦ — صيف ٤٦) :

ظهرت بوادر الانقسام في الحركة النقابية مع بروز « جبهة العمل » خلال اضراب عمال الريجي ، واسست بمبادرة جمعية مستخدمي التجارة (رئيسها فريد جبران) وضمت نقابة السائقين ونقابة مستخدمي المطاعم والمقاهي ومستخدمي المؤسسات المالية وجمعية قدامى الصنائع ... وحاولت التقليل من وزن الاتحاد واظهرت نفسها كحركة اكثر اعتدالا منه وحصلت في أول ايار ٤٦ على ترخيص بالعمل قبل أن تضع نظامها الداخلي وكان هنري فرعون رئيسها الفخري .

وفي شباط ١٩٤٦ حدثت محاولة انشقاق الاتحاد دعمها السائقون وكانت الايديولوجية التعاونية تسيطر على الجماعة المنشقة واعيد طرح المشاكل التي طرحت في الثلاثينات ...

ولقد أكدت الجبهة على موافقتها على قانون العمل بينما احتفظ ممثلو العمال بتحفظاتهم عليه . وكانت مطالب الجبهة متخلفة عن مستوى مطالب الاتحاد متخلفة عن التسيس . ولقد جرت محاولات للعمل المشترك بين الجبهة والاتحاد . ولكن نقابة السائقين تحملت مسؤولية رفض هذا العمل المشترك .

واعتبرت الحكومة اللبنانية الجبهة كبديل للاتحاد وكانت غايتها انقسام الطبقة العاملة لكن الجبهة ما لبثت أن ضعفت واصبحت كل الجهود تصب من اجل اعادة الوحدة في الحركة النقابية .

مجلس النواب يصوت على قانون العمل (٢٣ ايلول ١٩٤٦) :

عاد الاتجاه الى الاضرابات في الظهور . وفي ٢٣ أيلول ١٩٤٦ صدر قانون العمل . وكانت سنوات النضال طويلة من اجل مبدأ قانون العمل وتحسين مضمونه قد اثمرت اذ نال العمال على ترخيص النقابات بدلا من الجمعيات المهنية المختلطة (ارباب عمل وعمال) وعلى الحد من ساعات العمل (٤٨ ساعة في الاسبوع) ودفع أجر الساعات الاضافية بزيادة نسبتها نصف قيمة الاجر . كما حصلوا على ١٥ يوما عطلة سنوية مدفوعة ودفع ايام المرض وعطلة الامومة (٤٠ يوما) وتعويض نهاية الخدمة وتحديد شروط الطرد . لكن الاضراب اعتبر غير شرعيا كما منع القانون موظفي الدولة واجراء الزراعة وخدم البيوت من التنظيم النقابي وفرض رقابة السلطات على النقابات عبر ضرورة الحصول على موافقة الحكومة المسبقة لتاسيس نقابة ما ومراقبة تنظيم ادارتها وامكانية حلها من قبل السلطات .

ولقد انتقد الكثيرون نقاط قانون العمل السلبية واكد الاتحاد ان تطبيقه يعتمد على تقوية تنظيمات العمال . وفي ٢٧ تشرين الثاني ١٩٤٦ انهارت جبهة العمل وانضم العديد من نقاباتها الى الاتحاد .

وفي اخر عام ١٩٤٧ كانت هناك ١٦ نقابة مرخصة بالاضافة الى ٦ نقابات في بيروت و٤ في طرابلس ونقابة في زحلة تنتظر الترخيص ..

خلاصات عامة

ان الوضع الاقتصادي وشروط العمل هي أساس التحرك الاجتماعي غير أن التحركات العفوية أصبحت نادرة اكثر فاكثر . وجرى تبن واسع لمفهوم النقابية كعمل اساسه الديمقراطية الداخلية : وساهمت الحركة النقابية في النضالات السياسية (النضالات الوطنية ضد الانتداب ... ضد اعطاء امتيازات للشركات الاجنبية ...) وبالرغم من أن عددا كبيرا من القادة النقابيين كانوا اعضاء في الحزب الشيوعي اللبناني فان الاتحاد العمالي ظل مستقلا عن الحزب وتوجه نحو مصالح العمال الاقتصادية والنقابية وكان دوره مهما جدا .

وبالرغم من الصعوبات لقد تغلب اتجاه الوحدة على الظاهرات الانشقاقية .

● مع بروز الوضع الاقتصادي الجديد (معامل حديثة ...) تغيرت نوعية العلاقات داخل المعمل اذ لم تعد عملية الاحترام والطاعة لرب العمل مقبولة من قبل العمال والمستخدمين كما كانت في العمل الحرفي بين الحرفي والمعلم . مع هذا فان الحصول على العمل ظل يمر عبر الوسائط الفردية (عقد بين العامل ورب العمل ، التوجه نحو المؤسسات الطائفية او الوجهاء ...) لكن المطالب الجماعية في سبيل رفع الاجور ... والاحتجاجات ضد القمع باشكاله قد خلقت عند العمال التجربة الاولى في عمل جماعي منظم . وبقيت الاضرابات عفوية نوعا ما حتى سنة ١٩٤٦ .

● ان لجنة الاضراب مثلت الانتقال الحقيقي من وضع كانت وسيلة النضال فيه تدخل ناطق باسم العمال ، الى مرحلة التنظيم حيث التمثيل مؤمن بشكل جماعي وديمقراطي (عمال مسؤولون أمام منتدبيهم ...) .

● ان الانتقال من التنظيم العابر الى التنظيم الدائم هو نتيجة منطقية لتراكم تجارب العمال ودخولهم في مرحلة الوعي الطبقي . ولقد تم الانتقال الى النقابة في لبنان بواسطة اتباع النموذج المصري وكان تطبيقا محليا لنموذج الاممية النقابية الحمراء ..

● ان التداخلات بين الحركة المطلبية والنقابية من جهة والسياسية من جهة اخرى كانت من أكثر الظواهر ديمومة في هذه الفترة. ولقد فضل الحزب الشيوعي نظريا بينه وبين النقابة وبما أن أهدافه كانت تتخطى الحصول على حقوق العمال في ظل نظام ديمقراطي برجوازي فقد راح الحزب يعمل على أساس سياسة المراحل وانصبت جهوده على تركيز نموذج التنظيم . وكبرت النواة الاصلية للمناضلين الواعين بصورة ملموسة داخل الاتحاد الذي أصبح منظمة مستقلة ذاتيا ونموذجا لجبهة لها سياسة محددة .

● خلافا لما حصل في مصر وتونس وجزئيا في سوريا حيث كانت الحركة النقابية — في ظل الاستعمار — هدفا لسيطرة البرجوازية القومية ، لم يلاق الحزب الشيوعي اللبناني منافسة مماثلة . فكان الحزب الوحيد المنظم على اسس غير طائفية . ولم تواجه الحركة النقابية جديا بالمنافسة الاصلاحية . وغياب المنافسة بشكليها الوطني والاصلاحي يفهم بالعودة الى التعارضات السياسية التي اجهتها الحركة النقابية من قبل سلطات الانتداب والسلطات المحلية (فرض التمثيل الطائفي لحماية لبنان من تاثير الحركة الوطنية ، فرض قيد للتنظيمات غير المختلطة .....) .

● لقد تبدلت اشكال التنظيم نسبة لمستوى الوعي عند العمال . فبعد الاضرابات العفوية ذات الصلات بالثورات الفلاحية وبعد اللجوء الى « الناطق » الذي تشبه تصرفاته تصرفات الوجهاء المحليين والطائفيين ، وبعد انشاء الجمعيات المختلطة الشبيهة بالجمعيات الخيرية الدينية ... كانت محاولة حزب العمل تمثل نموذجا ارقى نوعا ما اذ احتفظ بكل هذه الوظائف في سبيل تضامن اجتماعي ، طائفي ضمن اطار دولة حديثة متعددة الطوائف . ولكن مع انشاء نقابة التبغ تغيرت الصورة كليا . اذ أصبح التضامن قائما على اساس انقسام المجتمع الى طبقات أما نمو نقابة عمال المطابع فسيؤكد أولوية التضامن الطبقي وعدم فعالية اي شكل اخر .

ولم يكن ممكنا في هذا الغليان أن لا تظهر الوساطات مثل التداخلات التي كانت تتوجه الى مصطفى العريس واتجاه الدولة نحو اعطاء مركز الزعامة لمجموعة تقليدية . (من الملاحظ أن حوادث القمع الدموية التي جرت في معامل الصوف الوطنية ١٩٤٥ مثلا واضراب الريجي ١٩٤٦ كانت تجري في غياب العريس عن لبنان) .

● اما المرحلة التي تلت حصول النقابات على الاعتراف الشرعي بها (١٩٤٦) فانها تختلف كثيرا عن سابقتها .

ففي عام ١٩٦٥ يلاحظ أن انقساما شديدا يميز الحركة النقابية اذ لم يكن يوجد اقل من ٩ اتحادات عمالية منها واحدة قطاعية واثنتان منطقيتيان وهناك ٧ نقابات لا تزال مخلصة لاتحاد ١٩٤٦ جرى الترخيص لتكتلها عام ٦٦ تحت اسم « الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان » . لماذا هذا الانقسام ؟ يبدو أن الاتجاه التوحيدي قد استمر حتى عام ١٩٤٨ كما يبدو ان القمع ضد الاتحاد لم يكن له سوى تاثير نسبي حتى محاكمات ١٩٤٩ . وقد رخص في هذه الاثناء لاتحاد اقلي باسم « جامعة النقابات » يتبع الاتحاد الدولي الحر . ولقد تفجرت الجامعة سنة ١٩٥٢ بعد أن كانت قد توسعت وولدت اتحادات جديدة . ويبدو أن أسباب الانقسام لا تزال كما هي في زمن الانتداب خلافا على مفهوم النقابة . ومنذ ١٩٦١ هنالك محاولات للتوحيد ويبدو أن الحزب الشيوعي اللبناني غير المرخص (انذاك) لم يعد الحزب الوحيد الذي له مناضلين نقابيين ونفوذ نقابي .

« انتهى »

وثيقة

نص فريد لكارل ماركس

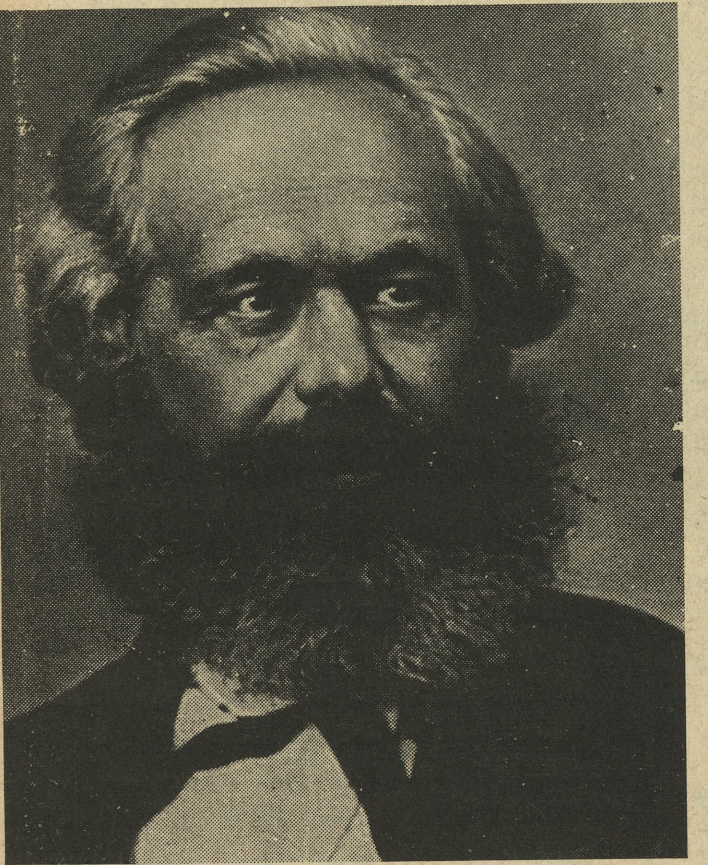
حول حرب ١٨٦٠ الطائفية في لبنان

هـذا نص فريد تنشـره « الحرية » لكارل ماركس يتناول الصراع الطائفي في لبنان عام ١٨٦٠ . والنص هو مقالة نشرها ماركس يوم الحادي عشر من اب عام ١٨٦٠ في جريدة « النيويورك ديلي تريبيون » . والواضح ، من النص ، ان ماركس ملم الماما واسعا بالاطار العالمي للحرب الاهلية اللبنانية . الا انه لا يتناول وقائع الحرب نفسها وقواها المحلية الا تلميحا . وهو يستعمل عبارة « القبائل الهمجية » او « البربرية » في اشارته الى الطوائف اللبنانية. هذه العبارة كانت هي السائدة في الاجتماعات الغربية للدلالة على شعوب البلدان المستعمرة .. لكن انجلز تولى تفسير هذا الاستعمال ، فهو يرى أن ما تبديه هذه الشعوب من عنف يعكس القهر الذي ترزح تحته ويعبر عن معاناتها المشروعة من الاستغلال المفروض عليها ومن ظروف معيشتها القاسية. وهو يستبعد ، بالتالي ، اضفاء صبغة « خلقية » ما على العبارة المذكورة . هـذا الموقف يستبعده ايضا ماو تسي تونغ .

والنص الذي ننشره ادناه يظهر للمرة الاولى في اللغة العربية .

« الحرية »

■ ■ ■



كارل ماركس

بما أن « الكتاب الازرق » حول الاضطرابات في سوريا قد صدر لتوه وأعلن اللورد ستراتفورد دي ريد كليف ان مداخلته بصدد الشؤون السورية ستكون يوم الثلاثاء المقبل ، فاني أؤجل الخوض في هذا الموضوع الخطير ، مكتفيا بتحذير قرائكم بعدم الانسياق وراء التصريحات العاطفية التي تطلقها الصحافة « الديسمبرية »(١) او وراء مشاعر الاستنكار للفظائع التي ترتكبها القبائل العاصية والعطف الطبيعي على ضحايا العذاب . ولكن توجد بضعة نقاط لا بد من التشديد عليها باستمرار .

أولى هذه النقاط ان الامبراطورية الروسية ، نتيجة الصدامات الداخلية الناجمة عن حركة تحرير الاقنان ونتيجة تدهور أوضاعها المالية ، وجدت نفسها في مازق لم تجد الحكومة الحالية مخرجا منه الا باشعال حرب واسعة النطاق . وتبدو الحرب بالنسبة لها وسيلة وحيدة للحيلولة دون اندلاع الثورة الراهنة التي تنبأ بها ، بكل ثقة ، الامير دو لفوروكوف في كتابه « الحقيقة حول روسيا » . وهكذا فقد انقضت ثلاثة اشهر منذ ان حاول الامير غورتشاكوف اعادة اثارة المسالة الشرقية باصداره تعميما حول مظالم المسيحيين في السلطنة العثمانية . الا ان نداءه — الذي ارجع صداه صوت واحد فقط من قصر « التويلوري » — لم يلق اذانا صاغية في اوروبا . ومنذ ذلك الحين وعملاء روسيا وفرنسا يبذلون قصارى جهدهم لاثارة نزاع سياسي — ديني . تسعى الاولى لاثارته في منطقة الدلماشن بينما تسعى الثانية لاثارته في سوريا. وكانت الحركة منهما تكمل الاخرى ، طالما ان الاضطرابات في مونتي فيردي و هيرزيغوفينا قد اجبرت الباب العالي على استدعاء كل الجيش التركي تقريبا من سوريا، مما افسح المجال واسعا امام اندلاع الصراع العنيف بين قبائل لبنان الهمجية . وقد وجد امبراطور الفرنسيين نفسه امام الحاجة ذاتها التي يواجهها القيصر الارثوذكسي (الروسي) : البحث عن حملة صليبية جديدة ومثيرة تسمح له باغراق امبراطوريته مجددا في حمى الهلوسات الحربية . هذا وقد باتت الحملة الايطالية مملة في نظر باريس ، كما المحت لذلك صحيفة « له كونستيتو سيونيل » بكل لباقة ، بعدما فقد الامبراطور السيطرة عليها وسلكت سبيلا مختلفا عن الذي اراد فرضه عليها . كما أن مناوراته الرامية لدفع وريث عرش بروسيا نحو « تدعيم وحدة المانيا » — على أن تحصل فرنسا في المقابل ، على « مكافاة معنوية » تتلخص بمنحها المقاطعات الالمانية على ضفاف الراين — باءت بفشل ذريع ، لا بل انها اثارت السخرية على البهلوانيات التي يقوم بها « رائد » تحرير القوميات . ثم ان خلاف لوي نابليون مع البابا اعطب المهماز الذي كان يستخدمه للاحتفاظ بسيطرته على الفلاحين : الاكليروس المسيحي في فرنسا . واخيرا ، كانت الخزينة الامبراطورية في حالة من العجز حاولت الحكومة معالجتها بالتلميح الى حاجتها الملحة الى قرض سلام . وكان هذا اكثر مما تقوى على تحمله فرنسا الديسمبرية . وقد بدت اضافة قرض جديد بحجة السلام الى قرض قديم بحجة الحرب افتراضا مقيتا حتى بالنسبة للمضاربين في بورصة باريس . فارتفع صوت فانت في الصحافة الفرنسية المخصية تجرأ على التلميح بأن الامبراطورية الثانية تحمل من المنافع بقدر ما تفرضه من اكلاف، وقد دفعت الامة زيادة ٥٠ بالمئة على دينها القومي ثمنا للمنافع التي جنتها من النظام الامبراطوري . فتراجعت الحكومة عن طلب قرض السلام ، البالغ قدره ٥٠٠ مليون فرنك . وهذا ما شجع السيد فافر على التحدث مطولا في الهيئة التشريعية عن « الكارثة المالية » الزاحفة وان يمزق الرداء المزركش الذي غطى به واضعو الموازنات خزينة الدولة . ان النقد اللاذع في الهيئة التشريعية بين « الكلاب الامعية » للنظام التمثيلي المزيف ، الذي جازف بتوجيهه السيدان فافر و أوليفر للسمات المميزة للنظام الديسمبري ، والهجوم الكاسح الذي تشنه صحافة باريس الرسمية وشبه الرسمية ضد احابيل ومناورات « الاحزاب القديمة » ، يلتقيان للاثبات على حقيقة اكيدة هي أن روح بلاد الغال المتمردة عادت تتلظى تحت الرماد وان استمرار حكم المغتصب بات مرهونا مجددا بتقديمه مشهدا حربيا ضخما تماما كما فعل بعد سنتين من انقلابه وبعد سنتين من انتهاء حرب القرم .

من البديهي أن طاغية فرنسا وطاغية روسيا يعملان يدا بيد بدافع من حاجتهما الملحة للنفخ في بوق الحرب. فبينما الكراسات البونابارتية شبه الرسمية تعرض على وريث عرش بروسيا « الوحدة الالمانية » مشفوعة بـ « مكافاة معنوية » تقدم لفرنسا ، نجد ان الامبراطور اسكندر يقترح علنا على عمه ضم كل شمال المانيا حتى متنها الى بروسيا ، شرط التخلي لفرنسا عن مقاطعات ضفاف الراين وغض النظر عن زحف روسيا على الدانوب ، وهذا ما اورده أحد منشورات « الجمعية القومية » الالمانية مؤخرا دون ان يصدر بحقه اي تكذيب في صحافة برلين الحكومية . هذه الرغبة المعلنة لكلا الطاغيتين ادت الى اجتماع امبراطور النمسا ووريث عرش بروسيا في « تيبلتز » . الا ان المتامرين في بطرسبرغ وباريس احتاطوا لامكان فشل محاولاتهم في بروسيا بتدبير حادث المجازر السورية المثير على ان يعقبه تدخل عسكري فرنسي . واذا كانت فرنسا تحجم عن الدخول من الباب العريض ، الا انها تفتح ، بلا شك ، الباب الخلفي لحرب اوروبية عامة . أما بالنسبة لبريطانيا ، فاكتفي باضافة ما يلي : في عام ١٨٤١ ، قدم اللورد بالمرستون للدروز اسلحة مازالوا يحتفظون بها حتى يومنا هذا ، كما انه عقد في عام ١٨٤٦ معاهدة مع القيصر « الروسي » نيقولا ادت عمليا الى الغاء السيطرة التركية على قبائل لبنان العاصية ، مانحا اياهم استقلالا مزيفا لم يورثهم مع الوقت ، وبفضل حسن تدبير المتامرين الاجانب ، غير موسم من الدم ...

١ — الصحافة الديسمبرية هي الصحافة الموالية لامبراطورية نابليون الثالث . وهي مسماة ديسمبرية نسبة لانقلاب كانون الاول (ديسمبر) ١٨٥١ الذي حمل نابليون الثالث الى الحكم .



بعد تنصيب النميري رئيساً للجمهورية :

حكام الخرطوم يقبضون ثمن مجازرهم من المستعمرين والرجعيين

عندما نظمت الطغمة العسكرية الحاكمة في السودان عملية ((الاستفتاء)) من اجل تنصيب النميري رئيسا للجمهورية لم يرتب احد بالنتائج المنتظرة . فقد كان اللجوء الى اسلوب ((الاستفتاء)) عملية مدبرة تماما ارادت الطغمة استخدامها كوسيلة لتجديد ثقتها بنفسها بعدما خذلتها ثقة الشعب ، ولخداع الجماهير وصرف انظارها عن الجرائم التي ارتكبت ضد الحركة الشعبية السودانية .

لكن المهازل التي رافقت ((الاستفتاء)) ، والتي فاقت كل التوقعا ت، قد جعلت من نظام النميري ليس فقط محط نقمة الجماهير بل وايضا محط سخريتها المرة .

ذلك أن ما رافق ((الاستفتاء)) من تطويل وتمديد ثم من تأخير في أعلان النتائج ، وما تخلل كل ذلك من تزوير ونشر للارهاب ، وأخيرا اعلان حصول النميري على ٩٨ر٦ بالمئة من أصوات الناخبين ، أي ما يقارب الاجماع التام الشامل على تأييد من قاد أبشع الجرائم ضد الحركة الشعبية ، ان ذلك كله يجعل من هذا ((الاستفتاء)) تزويرا خالصا للارادة الشعبية ويضفي على طابعه الهزلي حجما مبالغا فيه ، هذا رغم ما حاولته احتفالات الفرح المفتعلة ، كقيام الطائرات بألقاء ((صور الرئيس النميري ومعها الحلوى)) ، لاثبات جدية الحدث وعفويته !

ان الطابع الشكلي واللاشعبي لهذا الاستفتاء قد أنعكس هو بدوره على الاجراءات التي اتخذت فيما بعد في سبيل ما يدعوه نظام النميري ((بناء المؤسسات الدستورية)) . فتم تشكيل الحكومة، بعد حل ((مجلس قيادة الثورة)) ، من أشد العناصر عداء للديمقراطية والشيوعية وعين خالد حسن عباس ، المعروف بميوله المغرقة بالرجعية والذي لعب دورا رئيسيا في المجزرة التي نفذت ضد الحزب الشيوعي والحركة الشعبية ، نائبا لرئيس الجمهورية كما أعيد بعث مشروع ((الاتحاد الاشتراكي)) الكسيح الذي يتعثر لاصطدامه بالعزلة الخانقة التي يتخبط بها حكام الخرطوم .

وفيما تحاول الطغمة العسكرية أن تقدم كل هذه المهازل على انها دليل على ممارسة ((الديمقراطية)) تشير الانباء أن عدد المعتقلين في سجون الخرطوم من الشيوعيين والتقدميين يبلغ ٤ الاف معتقل يواجهون شتى أنواع التعذيب والتنكيل ، كما ذكر أن ٩٦ معتقلا قد أعدموا منذ أسابيع . هذا فيما تستمر حملة الملاحقة والمطاردة للعناصر التقدمية وبخاصة قادة الحزب الشيوعي المناضل . وكانت حكومة النميري في هذا الصدد قد طردت في الاسبوع الماضي قادة جبهة تحرير ارتيريا العاملين في السودان مقابل وعد من الحكومة الفاشية في الحبشة بتسليم ثمانية من قادة الحزب الشيوعي السوداني كانوا قد لجأوا الى أسمرة ، في ارتيريا ، في أعقاب حركة الشهيد هاشم العطا في تموز الماضي .

في هذا الوقت الذي يشدد فيه حكم النميري حملته المعادية للديمقراطية ضد العناصر الشيوعية والتقدمية ، يتم الافراج عن ٩١٠ سجينا من العناصر الرجعيه المنتميه الى الاخوان المسلمين الذين شاركوا في التمرد الرجعي في جزيرة ((أبا)) .. وكان الحكم قد أفرج على عده دفعات عن العناصر اليمينيه من مختلف الاحزاب الرجعية .. وكان اخرها العفو الخاص الذي أصدره النميري عن العديد من العناصر الرجعيه العميلة للاستعمار التي شاركت في تمرد الجنوب والتي يبدو أنه سيستند الى تأييدها ودعمها من أجل ((حل مشكلة الجنوب ((في مواقعها)) وليس عن طريق الجدل السياسي في الشمال)) على حد قوله . ومن الثابت أن الحل الديمقراطي الحقيقي لمشكلة الجنوب بمنحه حق الحكم الذاتي ضمن الجمهورية السودانية لا يمكن أن يقوم ، كما تعلمنا تجربة الحكم العراقي مع الحركة الكردية ، على أسس ثابتة ومستمرة الا باضطلاع القوى الديمقراطية ، لا الفاشية أو الرجعية المندحرة ، بدور رئيسي في ارساء مثل هذا الحل والعمل على حمايته .

ان استناد زمرة النميري على دعم الفلول الرجعية ليس فقط محاولة بائسة للخروج من عزلتها الخانقة بل هو تعبير لمدى الشوط الذي قطعته على طريق تعميق الطبيعة الرجعية لسلطتها الفاشية . وان الاستمرار على هذا الطريق وتعميقه بأصرار لا يبدو عليه أي مظهر من مظاهر ((الانجرار)) لهما أفضل تسفيه للذين راهنوا على عودة نظام النميري الى ((جادة الصواب)) معتبرين حملته الدموية ضد الحركة الشعبية مجرد ((فورة غضب)) أو ((ردة فعل)) فرضت عليه فرضا ! .

لقد أخذ نظام النميري يقبض ثمن مجزرته وطريقه المعادي للديمقراطية من المستعمرين والرجعية العربية . والواقع أن هذا الثمن قد تجاوز ، في الفترة الاخيرة خاصة ، حدود التشجيع الادبي والسياسي الى أغداق الدعم المادي . فأقدم النظام العميل في السعودية ، على طريقته الخاصة ، بأهداء النميري شيكا بمبلغ ٥٠ ألف جنيه استرليني تحت ستار التعويض على ((شهداء المؤامرة الشيوعية)) يعني ما ترجمته هدية على قتل الشيوعيين وتذبيحهم .

هذا فيما يدب الحماس بالدول العربية البترولية الرجعية ، بعد الزيارة التي قام بها خالد عباس حسن الى الكويت وأبو ظبي ، في التسابق بأغداق المساعدات والقروض على الحكم السوداني ..

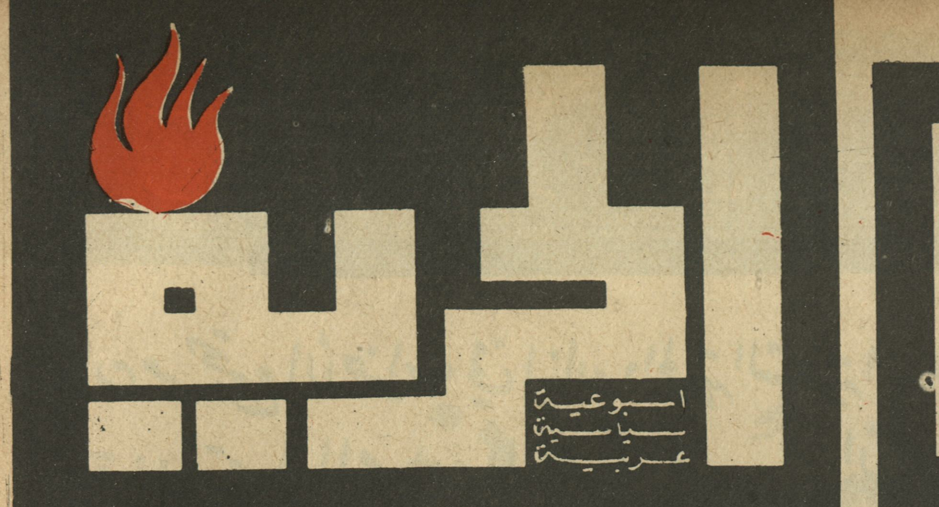
اما المعسكر الامبريالي فلم يتاخر هو بدوره عن مد أوثق الجسور مع نظام النميري . فقد وافق البنك الدولي مؤخرا ، بعد زيارة قام بها وزير الخزانة السوداني محمد عبد الحليم الى واشنطن ولندن ، على منح السودان قرضا قيمته ١٥ مليون دولار . ومن المعروف أن هذا البنك تسيطر عليه الدول الاستعمارية ، وخاصة الولايات المتحدة الاميركية ، هو واحد من الركائز الاساسية التي تمارس الامبريالية من خلالها شتى أنواع الضغوط على الدول النامية وتوزيع ((الاستحقاقات)) على من يستحق من الدول التي ترضخ لسياسات المستعمرين . الى جانب ذلك لم تتوقف بريطانيا ، منذ حملة النميري على الحزب الشيوعي السوداني ، عن تقديم ((المساعدات)) والقروض ، وهي تستعد الان ، بعد زيارة وزير الخزانة لها ، على زيادة هذه القروض وتوسيع مجالات توظيف الرساميل البريطانية في السودان . ويجري في نفس الاتجاه العمل على تحسين العلاقات مع المانيا الغربية .

ازاء كل هذه الحقائق التي لا تترك مجالا للشك بالطبيعة الرجعية ، ولو من طراز جديد ، للنظام العسكري القائم في السودان على جميع الاصعدة الداخلية والعربية والدولية ، لا يعود ممكنا الا أعلان موقف الاستنكار للدعم الذي تقدمه جمهورية الصين الشعبية لنظام النميري الذي تمثل مؤخرا بعقد اتفاق لبناء قاعة للمؤتمرات الدولية ستتكلف زهاء مليوني جنيه استرليني . ذلك أن الامر لا يعود ينحصر فقط بتعريض مبادىء التضامن الاممي لدولة اشتراكية لسوء السمعة، واستخدام دعمها بالتالي لتستير جرائم الزمرة الفاشية ومساعدتها في حملتها الهستيرية الموجهة ضد باقي دول الكتلة الاشتراكية ، بل يتعدى ذلك الى أيقاع أشد الاضرار بالمصالح الاساسية للحركة الثورية السودانية خاصة والعربية على العموم .

ان اكتمال جوانب الطابع الرجعي لنظام النميري قد أصبح حقيقة ملموسة . واذا كان هذا النظام يقدم ((نموذجا جديدا)) اذا جاز القول للرجعية ، بالمقارنة مع الرجعية القديمة التي تمثلت بالطبقات الاقطاعية والبرجوازية العميلة ، فهو يعلمنا كيف يمكن للفئات البرجوازية الصغيرة ، العسكرية خاصة ، أن ترتد على الخطوات المتقدمة التي قادتها بمشاركة القطاعات الشعبية ، العمالية خاصة ، الى مواقع هذه الرجعية القديمة وذلك منذ اللحظة التي تبدأ المشاركة الشعبية تهدد بالخطر ، الى هذا الحد أم ذاك ، استئثارها وانفرادها بالسلطة السياسية .

من هنا فأن قيام جبهة المقاومة الشعبية ضد الديكتاتورية العسكرية التي يشارك فيها الحزب الشيوعي السوداني ، (راجع البيان الاول للجبهة في عدد سابق من الحرية) ، يصبح الرد الضروري والحاسم ، في هذه المرحلة ، على استمرار نظام النميري في اضطهاد الحركة الشعبية ومصادرة حريتها ... وهو الرد الذي يفرض كل انواع التضامن والمساندة من الحركة الثورية العربية والعالمية الى أن تتحق المهمة المباشرة المطروحة على الجبهة وهي تخليص الشعب السوداني من الزمرة الفاشية التي تتحكم بمقدراته واعادة الديمراطية اليه والحرية لمنظماته السياسية والجماهيرية والنقابية .

« الحرية »





AL-HOURRIAH - No. 591 - 1-11-1971 - BEYROUTH ● بيروت ١-١١-١٩٧١ - العدد ٥٩١ - السنة الثانية عشرة - الثمن ٢٥ ق.ل



دخول الصين الى الامم المتحدة

انتصار للشعب الصيني والبلدان الأشتراكية والشعوب المناضلة ضدّ الأمبريالية

■ التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الاول لمنظمة العمل الشيوعي

الوضع اللبناني في المنطقة العربيّة

■ حديث مع نايف حواتمة :

المميزات الاستراتيجيّة للقضية الفلسطينية

مشكلة الجامعة الأميركيّة

غياب مطلب تطوير الجامعة الوطنية عزز دور الأقطاع السياسي في التحرك